

Distr.: General
2 August 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون

البند ١٠٧ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

أزمة الديون الخارجية والتنمية

مشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية،
بما في ذلك المشاكل الناجمة عن عدم الاستقرار المالي على الصعيد العالمي

تقرير الأمين العام**

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١ مقدمة - أولاً
٣	١٢-٢ حالة الديون الخارجية للبلدان النامية - ثانياً
٣	٣-٢ التطورات الأخيرة - ألف
٤	٩-٤ تغير حالة ديون البلدان النامية - باء
٥	١٢-١٠ تطور أهمية مؤشرات الديون التقليدية - جيم
٦	٤٥-١٣ الديون الرسمية - ثالثاً
٦	٣٣-١٣ المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون - ألف

* A/56/150.

** لم تدرج في التقرير الحاشية المطلوب إدراجها بموجب قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٥٤.

		عمليات إعادة التفاوض الأخرى المضطلع بها مؤخرا بشأن الديون
١٢	٤٥-٣٤	الرسمية
١٤	٦٤-٤٦	الدين التجاري
١٤	٥٣-٤٦	ألف - تدفقات رأس المال الخاص
١٧	٥٨-٥٤	باء - عمليات إعادة هيكلة السندات الأخرية
١٨	٦٤-٥٩	جيم - الإقراض الرسمي وإشراك القطاع الخاص في حل الأزمة
٢٠	٧٠-٦٥	خامسا - الاستنتاجات فيما يتعلق بالسياسات الدولية

الجدول

٢٣	١ - الديون الخارجية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية
٢٥	٢ - حالة ديون البلدان النامية
٢٦	٣ - حصص السندات والقروض المصرفية التجارية في الديون التجارية الطويلة الأجل للبلدان النامية ..
	٤ - الأصول الخارجية للمصارف الواقعة في منطقة إبلاغ مصرف التسويات الدولية بالنسبة إلى البلدان
٢٧	النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ١٩٩٧-٢٠٠٠
	٥ - الإصدارات الدولية من سندات الدين من قبل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة
٢٨	انتقالية

أولا - مقدمة

تقريبا بالقيمة الاسمية، وتجاوز معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي ٥ في المائة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على السواء، تحسنت نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي في جميع المناطق، بل وأظهرت الأرقام المؤقتة لنسب الدين إلى الصادرات تحسنا أكبر (الجدول ١). ومع ذلك، ينبغي تفسير هذا التحسن بحرص. فالاختلافات بين البلدان في نمو حصائل الصادرات كانت كبيرة بشكل خاص في عام ٢٠٠٠ نتيجة للآثار التفاضلية لتطورات أسعار السلع الأساسية وللنمو القوي في الولايات المتحدة الأمريكية والانتعاش في شرق آسيا. وفضلا عن ذلك، لا تزال خدمة الديون تمثل عبئا ثقيلا بالنسبة لكثير من البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية، وكذلك بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وارتفعت متأخرات مدفوعات الفائدة بالفعل في أمريكا اللاتينية وشرقي آسيا في عام ٢٠٠٠. وهذه الصعوبات يمكن توقع تفاقمها بدرجة كبيرة بسبب التباطؤ الشديد في الاقتصاد العالمي ذلك العام مما ترتب عليه آثار سيئة بشكل خاص بالنسبة لكثير من البلدان المثقلة بالديون.

٣ - ومن نتائج عدم الاستقرار المتزايد في الأوضاع المالية الدولية والأزمات المتكررة في الأسواق الناشئة الاتجاه إلى بناء احتياطات كضمان ضد الخروج السريع لرأس المال ومضاربات العملات. ويشار على البلدان النامية بشكل متزايد في الواقع بأن يكون لديها احتياطات ليس فقط لتغطية الواردات ولكن أيضا لمواجهة التزاماتها القصيرة الأجل^(١). وقد ارتفع رصيد احتياطات مجموع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بمبلغ ٦٧ بليون دولار أو أكثر من ٩ في المائة في عام ٢٠٠٠. وفي نهاية العام، كانت الاحتياطات الدولية حوالي ضعف مقدار الديون القصيرة الأجل؛ وفي بداية العقد الماضي كانت هذه

١ - في القرار ١٨٤/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وإذ لاحظت الجمعية العامة مع القلق استمرار مشاكل الديون وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية المثقلة بالديون، طلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين تحليلا شاملا وموضوعيا لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، بما في ذلك جملة أمور منها المشاكل الناجمة عن عدم الاستقرار المالي على الصعيد العالمي. وقد أعد هذا التقرير تلبية لهذا الطلب. وهو يلقي أولا نظرة على الحالة العامة للديون التي تواجهها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وما طرأ مؤخرا من تطور على مؤشرات الديون التقليدية وتغييرات في نمط التمويل الخارجي للبلدان النامية وفي طبيعة مشاكل ديونها الخارجية. ويتناول الفرع الثالث التطورات الأخيرة التي طرأت على الديون الخارجية المستحقة للدائنين الرسميين وما أحرزه المجتمع الدولي من تقدم في تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونادي باريس. ويمضي التقرير فيناقش التطورات الأخيرة في الالتزامات المالية للبلدان النامية المدينة إزاء الدائنين من القطاع الخاص والأسواق الدولية لرأس المال ويتناول مسألة كيفية إشراك القطاع الخاص في منع حدوث الأزمات المالية وحلها. وينتهي التقرير بالفرع الخامس الذي يتضمن عددا من التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة.

ثانيا - حالة الديون الخارجية للبلدان النامية

ألف - التطورات الأخيرة

٢ - شهد عام ٢٠٠٠ بعض التحسن في مؤشرات الديون الخارجية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. فنظرا لبقاء الحجم الإجمالي للديون دون تغيير

المائة في الثمانينات. وأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر النوع الوحيد والأهم من تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية، إذ أصبح يمثل نحو ثلثي مجموع تدفقات الموارد خلال التسعينات^(٢). وكان أسرع نمو في جميع أنواع التدفقات المالية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية خلال العقد الماضي هو النمو في استثمارات أسهم المحافظة، حيث ارتفعت بمقدار ستة أمثال لتصل إلى متوسط سنوي يزيد على ٤٠ بليون دولار في نهاية العقد. وتتركز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات أسهم المحافظة على السواء تركيزا كبيرا في عدد صغير من الأسواق الناشئة. وفي معظم البلدان النامية، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل، لا يحتمل أن تقلل أنواع التدفقات المالية هذه من الاعتماد على الاقتراض التجاري أو التدفقات الرسمية.

٦ - وجاء الإقراض الرسمي من المصادر الثنائية والمصادر المتعددة الأطراف على السواء في أعقاب اتجاه نزولي خلال التسعينات. وانعكست وجهة هذا الاتجاه في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ عندما تدخل الدائنون الرسميون لدعم الأسواق الناشئة التي عصفت بها الأزمة في شرق آسيا. وبالمقارنة، ارتفعت القروض التجارية الطويلة الأجل الصافية، التي كانت قد هبطت هبوطا حادا بعد أزمة الديون في النصف الأول من الثمانينات، ارتفاعا شديدا في النصف الأول من التسعينات، أي من أقل من ٢٠ بليون دولار في السنة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ إلى حوالي ١٠٠ بليون دولار في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وأظهرت هذه التدفقات فيما بعد درجة عالية من التقلب. فأصبحت تتخذ اتجاهها سلبيا في عام ١٩٩٩ قبل أن تعود إلى وضعها في عام ٢٠٠٠.

٧ - وطرأت أيضا تغيرات هامة على تكوين تدفقات الديون التجارية يحتمل أن تترتب عليها آثار فيما يتعلق بحل مشاكل خدمة الديون. أولا، أصبحت حصة أكبر بكثير من هذه التدفقات تتخذ الآن شكل الإقراض المصرفي الثنائي،

النسبة أقل من الواحد. وتركز تعزيز الاحتياطيات في عام ٢٠٠٠ بشكل كبير في شرق آسيا حيث ارتفعت الاحتياطيات إلى أكثر من ثلاثة أمثال مجموع حجم الديون القصيرة الأجل. وعلى الرغم من أن زيادة رصيد الاحتياطيات الدولية يمكن أن يحسن، إلى حد ما، فرصة المناورة في حالات مشاكل السيولة القصيرة الأجل، فإنه يترتب عليها تكاليف كبيرة لأن هذه الاحتياطيات تقترض في حالة عدد كبير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بأسعار أعلى بكثير من الفائدة التي تدرها.

باء - تغير حالة ديون البلدان النامية

٤ - حدثت خلال العقد الماضي تغيرات هامة في هيكل إجمالي التمويل الخارجي للبلدان النامية، ويرجع ذلك جزئيا إلى تحرير حسابات رأس المال واتخاذ تدابير لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات الحوافظ. وارتفع الاقتراض غير المضمون من جانب القطاع الخاص ارتفاعا سريعا بالمقارنة بديون القطاع العام والديون التي تضمنها الدولة. وفضلا عن ذلك، فإن الإقراض المصرفي الجماعي، الذي كان أهم مصدر للتمويل الخارجي للحكومات في السبعينات وأوائل الثمانينات، حلت محله بشكل متزايد إصدارات السندات الدولية.

٥ - وتنخفض نسبة الإقراض القصير الأجل إلى الطويل الأجل من مجموع التدفقات المالية انخفاضاً كبيراً، حيث هبطت من ٧٠ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ إلى ٢٠ في المائة في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠. وعلى الرغم من أن معظم هذا الهبوط قد حدث في أعقاب أزمة بلدان شرق آسيا، فقد كان هناك أصلاً اتجاه عام إلى ذلك في أوائل التسعينات؛ وبلغ متوسط نسبة هذا الإقراض من إجمالي التدفقات المالية في التسعينات ٣٠ في المائة مقابل ٥٨ في

التسعينات؛ وعلى الرغم من أن هذه الديون لم يكن لها وجود تقريبا قبل أواسط الثمانينات، فقد أصبحت تمثل ٩,٦ في المائة من مجموع الديون التجارية و٥,٥ في المائة من مجموع الديون الطويلة الأجل في عام ١٩٩٩.

٩ - وبلغت ديون السندات الدولية للبلدان المتوسطة الدخل ٢٨,٢ في المائة من مجموع الديون الخارجية في عام ١٩٩٩، مقابل ٥,٥ في المائة في البلدان المنخفضة الدخل. وفي هذه المجموعة الأخيرة كان أكثر من ٧٠ في المائة من الديون الخارجية مستحقا لدائنين رسميين، وهي النسبة ذاتها في الثمانينات. ومع ذلك، فقد هبطت نسبة الديون الثنائية الرسمية من ٤٧,٦ في المائة إلى ٤٠,٥ في المائة فيما بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٩، بينما ارتفعت نسبة الديون المتعددة الأطراف من ٢١,٢ في المائة إلى ٣٠,٦ في المائة. ومما كان له دور في هذا التحول، فيما يبدو، تخفيض الديون في إطار نادي باريس وزيادة الإقراض المقدم في الأزمات من جانب المؤسسات المتعددة الأطراف.

جيم - تطور أهمية مؤشرات الديون التقليدية

١٠ - إن تزايد نسبة تدفقات أسهم الحافظة والاستثمار الأجنبي المباشر من التمويل الخارجي للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية له آثار هامة على الأهمية التحليلية لمؤشرات خدمة الديون التقليدية. أما التحويلات المالية المتصلة بالصكوك المالية غير الديون فلا تنعكس، بحكم تعريفها، ضمن هذه المؤشرات، ولكن آثارها على ميزان المدفوعات يمكن أن تكون مماثلة تماما. ومع زيادة أهمية تدفقات أسهم الحافظة والاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي التدفقات المالية، تنحو نسب الديون وخدمة الديون إلى أن تفقد أهميتها كمؤشرات لضعف التمويل الخارجي وللمرونة في تخصيص احتياطي النقد الأجنبي.

ويتم ذلك في أغلب الأحيان من جانب مؤسسة مالية وحيدة إلى مقترض خاص في بلد نام. ثانيا، اكتسبت إصدارات السندات بسرعة أهمية في التسعينات كمصدر للائتمان التجاري؛ وارتفعت نسبتها من إجمالي تدفقات الديون من أقل من ٤ في المائة في الثمانينات إلى ٧,٦ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ وإلى أكثر من ٥٠ في المائة في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠. إلا أن إصدارات البلدان النامية من هذه السندات هبطت هبوطا حادا منذ عام ١٩٩٧.

٨ - وهذه التطورات الحاصلة في نمط التدفقات المالية تنعكس في الهيكل المتغير لديون البلدان النامية (الجدول ٢). فقد ارتفعت نسبة ديون القطاع الخاص من إجمالي الديون الطويلة الأجل للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من ٥١,١ في المائة في عام ١٩٨٩ إلى ٥٧,٥ في المائة في عام ١٩٩٩. وترجع النسبة المتزايدة للدين الخارجي بصورة كاملة تقريبا إلى تزايد أهمية إصدارات السندات الدولية؛ فقد ارتفعت نسبة السندات من الديون الخارجية الطويلة الأجل لمجموع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من ٨,٥ في المائة في عام ١٩٨٩ إلى ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٩ (الجدول ٣). وارتفعت نسبة السندات من مجموع الديون الطويلة الأجل من حوالي ٨ في المائة في عام ١٩٨٩ إلى ٢٣ في المائة في عام ١٩٩٩. والعامل الرئيسي وراء هذا التطور هو السندات السيادية حيث عادت البلدان إلى أسواق رأس المال الخاص لسداد ديونها وفقا لخطة بريدي. وارتفعت نسبة السندات السيادية من إجمالي الديون التجارية من ٨,٥ في المائة في نهاية الثمانينات إلى ٣٠,٤ في المائة في نهاية التسعينات، بينما هبطت النسبة المقابلة من الديون المصرفية من حوالي ٦٠ في المائة إلى أقل من ٢٠ في المائة في الفترة ذاتها. كذلك ارتفعت نسبة ديون السندات الدولية التي يصدرها القطاع الخاص من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في

البلدان. ولذلك، فلا بد من تعديل أرقام قيم الصادرات وفقا للدرجات المختلفة للمحتوى المستورد حتى تكون مؤشرا مفيدا لمدى توافر النقد الأجنبي للوفاء بالالتزامات المالية الخارجية الجارية. غير أن هناك صعوبات عملية خطيرة تكمن في إجراء هذا التعديل وفي تقدير الصادرات من حيث القيمة المضافة.

ثالثا - الديون الرسمية

ألف - المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون

١ - التقدم المحرز مؤخرا
١٣ - لقيت المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون منذ بدئها في عام ١٩٩٦ دعما واسع النطاق من المجتمع الدولي بوصفها نهجا شاملا منسقا يستهدف مساعدة البلدان على التخلص نهائيا من مشاكل الديون. ومع ذلك، فهناك قلق متزايد بشأن فعالية هذه المبادرة في رفع الديون المستفحلة عن كاهل أشد البلدان فقرا. وقد حقق الانتقال من المبادرة الأصلية (المبادرة الأولى) إلى المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (المبادرة الثانية) بعض التحسن. ومع ذلك، فقد ازداد ضعف التوقعات بأن تضع هذه المبادرة حدا لإعادة الجدولة المتكررة لديون البلدان المعنية وذلك بسبب استمرار المشاكل المتعلقة بنقص التمويل والقيود المفروضة على الأهلية والتخفيف غير الكافي لعبء الديون، والشروط المحففة والإجراءات المعوّقة.

١٤ - وفي منتصف عام ٢٠٠١ لم يبلغ نقطة الإكمال من الـ ٤١ بلدا المصنفة بوصفها بلدانا فقيرة مثقلة بالديون سوى بلدين (أوغندا وبوليفيا)، فحصولا على النطاق الكامل الممكن للتخفيف من عبء الديون بموجب المبادرة. وبلغ ثلاثة وعشرون بلدا نقطة القرار. واعتُبرت أربعة بلدان غير مؤهلة للحصول على تخفيف من عبء الديون خلاف ما توفره

١١ - ويمكن لتزايد أهمية هذه التدفقات أن يزيد أيضا من عدم استقرار ميزان المدفوعات. وعلى الرغم من أن مدفوعات أرباح الأسهم تكون دورية في معظم الحالات حيث ترتفع أرباح الشركات عندما تزداد سرعة نمو الناتج والصادرات، فإن إعادة هذا الدخل الرأسمالي إلى الوطن يصعب التكهن بها ومن الممكن أن تكون بندا أكثر تقلبا في الحساب الجاري من مدفوعات الفائدة الدولية. وبالمثل، تشير الأدلة إلى أنه حتى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تستجيب بسرعة للتغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية القصيرة الأجل، لا سيما بعد أن أصبحت حصيلة الأرصدة القائمة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي لا تعاد إلى الوطن مصدرا متزايدا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من أنه غالبا ما يُفترض إعادة استثمار هذه الحصائل تلقائيا في رأس مال مادي، فإنه يتعذر على التدابير الإحصائية الحالية أن تميز بين استخدامها لهذا الغرض واستثمارها في الأصول المالية. بما في ذلك صكوك الديون الحكومية والخاصة. وفضلا عن ذلك، فإنه حتى عندما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبطا بجائزة بعض الأصول المنتجة، فإنها يمكن استخدامها كضمان للاقتراض أو لتدفقات رأس المال إلى الخارج^(٣).

١٢ - وأخيرا، فإن الأهمية التحليلية للمؤشرات التقليدية التي تربط الدين بالصادرات تحتاج إلى إعادة تقييم على ضوء انتشار تقاسم الإنتاج العالمي. وقد ارتفعت نسب الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في بلدان كثيرة دون أن يكون هناك زيادة مقابلة في القيمة المضافة المحلية في صناعات الصادرات، وذلك بسبب تفرق مواقع مراحل الإنتاج المختلفة لمنتج نهائي معين في بلدان نامية مختلفة. وذلك يجعل من الصعب أيضا عقد مقارنات من حيث نسب الديون إلى الصادرات أو خدمة الديون إلى الديون نظرا لأن المحتوى المستورد من الصادرات يختلف اختلافا كبيرا عبر الزمن وباختلاف

القرار ونقطة الإكمال، وكذلك عن طريق التبكير بالمساعدة المؤقتة من أجل التقليل إلى أدنى حد من المعاناة البشرية.

١٨ - ومنذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ أعلن عدة دائتين ثنائيتين تقدم قدر من التخفيف من عبء الديون أكرم من المتفق عليه. بموجب أحكام المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. فقد أعلنت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ أنها ستلغي المطالبات مباشرة أو تحتفظ على سبيل الأمانة بجميع المبالغ التي دفعتها البلدان المشمولة بالمبادرة للمملكة المتحدة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وتردها إلى البلدان المعنية. وقررت إيطاليا مؤخرا إلغاء ١٠٠ في المائة من الائتمانات التجارية والتساهلية التي على البلدان المشمولة بالمبادرة. وقدم وزير مالية كندا مقترحا خلال اجتماع مجموعة الثمانية المعقود في أو كيناوا، اليابان، في عام ٢٠٠٠ بتأجيل مدفوعات خدمة الديون المقدمة من البلدان التي بلغت نقطة القرار الخاصة بها شريطة أن يكون سجل سير الإصلاح بها مقبولا. وهذا المقترح مماثل للتوصية الواردة في تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين والمعنون "التطورات الأخيرة في حالة ديون البلدان النامية" (A/55/422). وفي مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا المعقود في أيار/مايو ٢٠٠١، تعهدت الحكومات المشتركة، في إعلان بروكسل، "بإحراز تقدم سريع في اتجاه الإلغاء الكامل للديون الثنائية الرسمية القائمة وذلك في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ... [و] بتخفيف عبء الديون عن البلدان التي تمر بمرحلة لاحقة لصراع ما في إطار المرونة التي توفرها المبادرة المعززة المذكورة" (A/CONF.191/12، الفقرة ٩). وأعلنوا كذلك أن تظل قدرة أقل البلدان نموا على تحمل عبء الديون، بما في ذلك منها البلدان غير الداخلة في مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مسألة قيد الاستعراض، وأن

الآليات التقليدية. ومن المتوقع ألا يصل إلى نقطة القرار قبل نهاية ٢٠٠١ سوى قلة أخرى من البلدان.

١٥ - ومن بين الـ ٢٣ بلدا التي بلغت نقطة القرار في منتصف عام ٢٠٠١، كان هناك ١٩ بلدا من أفريقيا وأربعة من أمريكا اللاتينية^(٤). وحسبما يراه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فإن هذه البلدان مؤهلة للحصول على تخفيف لعبء الديون بما مجموعه ٣٤ بليون دولار بالقيمة الاسمية. فإذا أضيف إلى ذلك الآليات التقليدية للتخفيف من عبء الديون والتخفيف الإضافي للديون الثنائية، يبلغ مجموع ما ينبغي تقديمه لهذه البلدان ٥٣ بليون دولار. ويمثل ذلك حوالي ٧٠ في المائة من مجموع التخفيف المتوقع من عبء الديون بموجب المبادرة.

١٦ - وبموجب المبادرة المعززة يحق للبلدان التي تبلغ نقطة القرار الحصول على مساعدة مؤقتة من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبعض الدائنين الآخرين، ولا سيما نادي باريس. ومع ذلك، فقد تكون الفوائد الفعلية محدودة تماما حيث يظل تنفيذ العنصرين الرئيسيين من مجموعة عناصر تخفيف عبء الديون، بما في ذلك تخفيض حجم الديون من قبل نادي باريس، مشروطا بالانتهاء من إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر التي تحدد سياسات الاقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي للبلد وتنفيذ تلك الورقات بنجاح، فضلا عن تحديد أهداف ملموسة لتخفيف وطأة الفقر.

١٧ - وأغلب البلدان التي لم تصل إلى نقطة القرار في منتصف عام ٢٠٠١ كانت مشغولة بصراعات مسلحة داخلية أو عبر الحدود أو خرجت منها مؤخرا. ويولى الاعتبار حاليا لمراعاة الظروف الخاصة لتلك البلدان في تنفيذ المبادرة وذلك باختصار الوقت اللازم لبلوغ كل من نقطة

أجل تخفيض حجم الديون عندما تبلغ نقطة الإكمال الخاصة بها. بموجب الإطار المعزز للمبادرة كما فعلت بوليفيا في حزيران/يونيه ٢٠٠١ أو من أجل إعادة جدولة التدفقات وفقا لشروط كولونيا. بموجب الاتفاقات القائمة أو في إطار اتفاقات دعم جديدة ترميها مع صندوق النقد الدولي. ويستفيد حاليا بلدان من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، هما موزامبيق وهندوراس، من تأجيل لتسديد مدفوعات خدمة الديون^(٥).

٢٢ - ومن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي لم تصل بعد إلى مرحلة القرار حصلت إثيوبيا في نيسان/أبريل ٢٠٠١ على إعادة جدولة للتدفقات وفقا لشروط نابلي (التي تنص على تخفيض بنسبة ٦٧ في المائة من القيمة الحقيقية الحالية لخدمة الديون المستحقة على الديون المؤهلة)، ومن المتوقع أن تبلغ تلك النقطة وتصبح مؤهلة لتخفيف إضافي لعبء الديون بموجب شروط كولونيا في أواخر عام ٢٠٠١. وثمة بلدان من البلدان الأربعة الفقيرة المثقلة بالديون، والمتوقع أن تحقق القدرة على تحمل عبء الديون بعد الحصول على تخفيف بموجب الآليات التقليدية، تشملهما أيضا عملية إعادة جدولة الديون مع نادي باريس. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ حققت كينيا إعادة جدولة بشروط غير تساهلية للمتأخرات ومدفوعات خدمة الديون يبلغ مجموع قيمتها ٣٠٠ مليون دولار وفقا لشروط هيوستون لفترة توحيد للديون مدتها ١٢ شهرا حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠١. أما اليمن، التي كانت قد أعادت جدولة ديونها مرتين من قبل مع نادي باريس وفقا لشروط نابلي فقد اتفقت مع نادي باريس في حزيران/يونيه ٢٠٠١ على إدارة مجموع الديون وفقا للشروط ذاتها؛ ومن المتوقع بعد هذا الاتفاق ألا يحتاج هذا البلد إلى عملية أخرى لإعادة جدولة الديون.

٢٣ - ومن الواضح أن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تحظى الآن بمعاملة أفضل في نادي باريس. فقد أثر الدائنون بوجه

ينظر في منح تأجيل بخصوص أداء مدفوعات خدمة الديون في حالات استثنائية.

٢ - مساهمة نادي باريس في عملية المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون

١٩ - في إطار المبادرة المنقح، تحصل أغلبية الـ ٢٣ بلدا التي تكون قد بلغت نقطة القرار في منتصف عام ٢٠٠١ على تخفيف معزز للديون من نادي باريس. واستفادت أوغندا وبوليفيا من التخفيض الإضافي لحجم الديون بعد بلوغها نقطة الإكمال مما سمح ببلوغ الحصة المتفق عليها لدائني نادي باريس في عمليات تخفيف عبء الديون. بموجب المبادرة. وانطوى ذلك أيضا على إلغاء جزء من الديون اللاحقة لموعد القطع ومخالفة لمبدأ نادي باريس الذي يقضي بتناول الديون السابقة لموعد القطع فقط. وسيلزم ذلك أيضا لعدد من الحالات الأخرى حيث يكون مجموع الديون المؤهلة عادة وفقا لشروط نادي باريس غير كاف لتقديم التخفيف اللازم لعبء الديون وتحقيق الأهداف المتفق عليها بموجب المبادرة بخصوص القدرة على تحمل عبء الديون.

٢٠ - وكانت جمهورية تنزانيا المتحدة وموريتانيا أول بلدين يبرمان في عام ٢٠٠٠ اتفاقات جديدة مع نادي باريس لإعادة جدولة التدفقات وفقا لشروط كولونيا (التي تنص على تخفيض قدره ٩٠ في المائة من القيمة الحالية لخدمة الديون المستحقة على الديون المؤهلة). وتبعتهما في النصف الأول من عام ٢٠٠١ تشاد وغينيا وغينيا - بيساو والكاميرون ومدغشقر وملاوي والنيجر. وحققت أربعة من البلدان المشمولة بالمبادرة رفع مستوى اتفاقاتها القائمة مع نادي باريس إلى مستوى شروط كولونيا عن طريق تخفيف إضافي لعبء الديون (بنن وبوركينا فاسو والسنغال ومالي).

٢١ - ومن المتوقع أن يبرم عدد من البلدان الأخرى المشمولة بالمبادرة اتفاقات مماثلة في أواخر العام، سواء من

ستواجه صعوبة كبيرة في الوفاء بالشروط المرتبطة بتخفيف عبء الديون. وعلاوة على ذلك، فإن التخفيف من عبء الديون الذي سيتم توفيره قد لا يكون فقط غير كاف لتحقيق قدرة كثير من البلدان على تحمل الديون الخارجية، ولكنه من المحتمل أن يتأتى من تدفقات المعونة الحالية، وبالتالي فإنه لن يزيد من حجم التمويل الإجمالي المتاح للبلدان النامية ككل.

٢٦ - إن توفير التخفيف من عبء الديون بموجب المبادرة المعززة يرتبط مباشرة بالتخفيف من وطأة الفقر بهدف تأمين الاستفادة أفقر قطاعات السكان من المبادرة. وعلى الرغم من أن هذا الارتباط يحظى بدعم كبير، فإن عملية إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر ووضعها في صيغتها النهائية تعتبر بوجه عام عملية معقدة تنطوي على مشاورات مستفيضة بين عديد من الجهات الفاعلة، بما في ذلك المجتمع المدني في البلدان المدينة، قبل أن يوافق عليها الدائنون والمؤسسات الكفيلة. وفي بعض الحالات يحتمل أن يتطلب إعداد وتنفيذ تلك الورقات قدرة مؤسسية وإدارية تتجاوز قدرة معظم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وذلك يمكن أن يفضي إلى مزيد من الإطالة للإجراءات المفضية إلى التخفيف الفعلي من عبء الديون. وفضلا عن ذلك، قد تكون الأهداف المتعلقة بتخفيف وطأة الفقر التي تتضمنها ورقات استراتيجية الحد من الفقر أهدافا غير واقعية، يحركها السعي للوفاء بتوقعات الدائنين وتفضي إلى شروط مجحفة. وقد تكون هناك أيضا مفاضلات بين أهداف التخفيف من وطأة الفقر وغير ذلك من أهداف السياسة العامة. والواقع، أنه تبين من دراسة أعدها مكتب المحاسبة العامة التابع للولايات المتحدة، أن ورقات استراتيجية الحد من الفقر تحتوي على وجوه تضارب بين أهداف التخفيف من وطأة الفقر وأهداف الاقتصاد الكلي^(٦).

عام، في عمليات إعادة جدولة التدفقات بموجب شروط كولونيا، الاختيار الأبسط والمباشر لتخفيض الديون والذي يسقط بموجبه ٩٠ في المائة من الديون المؤهلة المستحقة خلال فترة التوحيد. وتتفاوت معاملة المدفوعات الأخرى من حالة إلى حالة. ومع ذلك، تدرج ضمن عملية التوحيد في العادة جميع الديون التي سبق إعادة جدولتها. وينظر حجم تخفيض الديون المتحقق عن طريق عمليات إعادة جدولة التدفقات بموجب شروط كولونيا التخفيف المؤقت الذي تقدمه مجموعة دائني نادي باريس بموجب المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وعموما، فقد خفضت التزامات خدمة الديون خلال فترة التوحيد تخفيضا كبيرا.

٢٤ - وعلاوة على ذلك، فقد تعهد أغلبية أعضاء نادي باريس بتخفيف عبء الديون بما يتجاوز المساعدة المطلوب منهم تقديمها بموجب المبادرة المعززة. وتعهد أغلبهم بتقديم تخفيف من عبء الديون بنسبة ١٠٠ في المائة لكافة الديون السابقة لموعد القطع؛ وتعهد عدد منهم بالإضافة إلى ذلك بتقديم تخفيف لعبء الديون بنسبة ١٠٠ في المائة أيضا للديون اللاحقة لموعد القطع. غير أن البلد المدين قد ينتظر فترة طويلة قبل أن يفيد إفادة كاملة من هذا التخفيف؛ ففي معظم الحالات لا يقدم التخفيف الإضافي بما يتجاوز شروط كولونيا إلا عند نقطة الإكمال. وثمة سبب واحد لإرجاء هذه التدابير الإضافية وهو الحرص على تقاسم العبء بين الدائنين على نحو عادل؛ وثمة سبب آخر وهو أن أغلب التخفيف الثنائي الإضافي مرهون بتوافر الشروط المنصوص عليها في الإطار الشامل للمبادرة.

٣ - المسائل المتعلقة في تنفيذ المبادرة

٢٥ - ما زال هناك قدر كبير من القلق يسود المناقشات العامة الدولية بشأن مدى ملاءمة شروط التخفيف من عبء الديون بموجب المبادرة. فكثيرا ما يقال إن بلدانا عديدة

٢٧ - ويغلب على العملية المفضية إلى نقطة الإكمال والامتثال للشروط طابع الاستغراق للوقت بصورة مفرطة. والواقع أنه في حين تتوخى المبادرة الموسعة "تعويم" نقطة الإكمال، فإن عملية إعداد ورقة استراتيجية الحد من الفقر ووضعها في صيغتها النهائية قد تستغرق فترة تصل إلى سنتين يتعين بعدها التدليل على التنفيذ الناجح لاستراتيجية التخفيف من وطأة الفقر بتقديم سجل أداء مرض لمدة عام. وبالنظر إلى المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تواجه البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وطابع الاستعجال الذي تتسم به ضرورة تحسين فرص حصولها على التمويل الخارجي، طُرحت مقترحات مختلفة لجعل هذه العملية أكثر مرونة ولإسراع بخطواتها. وتشمل هذه المقترحات التبكير بالتخفيف من عبء الديون عن طريق توفيره عند نقطة القرار وزيادة المرونة في تطبيق شرط سجل الأداء المرضي.

٢٨ - ومع تقدم المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يتحول الاهتمام إلى القدرة على تحمّل الديون لما بعد نقطة الإكمال. وقد ألقى كثير من التحليلات المضطلع بها في هذا الصدد مزيداً من الشكوك حول قدرة المبادرة على تخليص البلدان الفقيرة المثقلة بالديون نهائياً من مشاكل الديون، وتفادي إعادة الجدولة المتكررة للديون. ومن المسلمّ به على نطاق واسع الآن أن تحليل القدرة على تحمّل الديون قد غالى إلى حد بعيد في تقدير حصيلة الصادرات وإمكانات النمو للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بالمقارنة بسجل اتجاهاتها، نظراً لعدم أخذ عوامل خارجية مثل تحركات أسعار السلع الأساسية وأسعار الصرف والطلب على الصادرات في الاعتبار على النحو السليم. وفي بعض الحالات قُدرت أيضاً المساهمة المحتملة للسياسات المحلية في النمو وتكوين رأس المال بأكثر من قدرها. كما أفرطت في التفاؤل التوقعات بشأن احتياطات النقد الأجنبي التي يمكن أن توفر وقاية من عجز حصيلة الصادرات عن الوفاء بمدفوعات خدمة الديون،

حيث يتعين تخصيص جزء من هذه الاحتياطات كمدفوعات للدائنين من خارج نادي باريس، بما في ذلك في بعض الحالات بلدان أخرى من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. والواقع، أن ثمة تقريراً أعده موظفو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أكد أن توقعات المؤسسات عينها كانت غير واقعية في عدد من الحالات^(٧). وفحص التقرير مدى حساسية القدرة الطويلة الأجل على تحمّل الديون للبلدان التي بلغت نقطة القرار للعجز في حصيلة الصادرات والحصول على تمويل تساهلي جديد بالمقارنة بالتوقعات الواردة في التحليلات الأصلية للقدرة على تحمّل الديون. وخلص التقرير إلى أن إمكانية حدوث تدهور كبير بدون أن يؤثر ذلك على القدرة الطويلة الأجل على تحمّل الديون وعلى التخفيف من وطأة الفقر هي إمكانية محدودة، وأن من المحتمل أن تلجأ البلدان التي بلغت نقطة القرار مرة أخرى إلى اقتراض لا يمكنها تحمله.

٢٩ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، خلّص مكتب المحاسبة العامة للولايات المتحدة إلى أنه ما لم يتحقق نمو اقتصادي قوي ومستمر فمن غير المحتمل أن تقود المبادرة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى خلاص دائم من مشاكل الديون^(٨). ولكن النتائج الأخيرة تُشير إلى أن عملية واحدة لتخفيض الديون في الإطار المعزز للمبادرة من غير المحتمل أن تضع جميع البلدان المعنية على طريق النمو المستمر. ولما كان خطر تكوّن ديون جديدة لا يزال قائماً، فمن المُلح تصميم تدابير و ضمانات احتياطية للبلدان التي توشك أن تبلغ نقطة الإكمال. ولكي يحقق بلد ما قدرة طويلة الأجل على تحمّل الديون في مواجهة الصدمات الخارجية المحتملة التي قد تتطلب تمويلاً خارجياً جديداً، يلزم أن تكون المساعدة الإنمائية الرسمية أعلى مستوى. ويمكن الإبقاء على أداة التخفيف الإضافي لعبء الديون استناداً إلى إعادة تقييم شاملة لمشاكل الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون عند

للمانحين إلا أربعة بلدان. ولم يف بوعده بتخصيص ٢,٠ في المائة من ناتجه القومي الإجمالي لتدفقات المعونة المقدمة لأقل البلدان نمواً إلا خمسة بلدان. وقد أكدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في "تقرير التعاون الإنمائي لعام ٢٠٠٠" أنه "ليس هناك حتى الآن زيادة واضحة كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبرامج ومشاريع التنمية العادية"^(١٠) وقد أوضح البنك الدولي أن "هناك بعض الخطر المتمثل في أن التخفيف من عبء الديون المقدم في إطار البرنامج قد لا يمثل موارد إضافية مقدمة من المانحين. فالإعفاء من الديون يمثل الآن ٢٠ في المائة من المنح الثنائية المقدمة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبالنظر إلى ميزانيات المعونة المحدودة للمانحين، فإن المبالغ التي تُوجّه لغرض الإعفاء من خدمة الديون المستحقة في المستقبل قد يتم الحصول عليها عن طريق وقف أشكال أخرى من المعونة. ويفرض بعض المانحين أيضاً قيوداً على استخدام الموارد المفرج عنها من خلال التخفيف من عبء الديون. وبالتالي فإن وفورات ميزانيات الحكومات المتلقية قد تكون أقل من مقدار كامل التخفيض في خدمة الديون"^(١١).

٣٢ - وعلاوة على ذلك، فإن إسهام المؤسسات المتعددة الأطراف في تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة يمكن أن يخفض من الموارد التي يمكن أن تكون متاحة لولا هذا الإسهام لتقدم دعم مالي للبلدان الأعضاء الأخرى. فعلى سبيل المثال، ستستخدم أرباح البنك الدولي التي ترصد عادة لتمويل المؤسسة الإنمائية الرسمية في تمويل عنصر البنك الدولي في التخفيف من عبء الديون بموجب المبادرة. وذلك معناه أنه ما لم يكن هناك إعادة تزويد للمؤسسة الإنمائية الرسمية بموارد مقابلة أكبر فسيتم تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة إلى حد ما من البلدان النامية الفقيرة الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطريقة الغالبة لتحقيق التخفيف من عبء الديون المستحقة للمؤسسة الإنمائية الرسمية ستأتى عن

نقطة الإكمال، كخيار في الحالات الاستثنائية حيث تتسبب العوامل الخارجية في تغييرات جوهرية في الظروف الاقتصادية للبلد. وفضلاً عن ذلك فإن رصد حالة الديون الخارجية دورياً بعد مرحلة الإكمال يمكن أن يكون بمثابة نظام للإنذار المبكر بشأن المشاكل المحتملة وقوعها.

٣٠ - وعلى الرغم من أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بمستويات أعلى من تلك التي تم بلوغها في العقد الماضي سيكون ضرورياً لعدد من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إذا ما أريد لها أن تحقق قدرة طويلة الأجل على تحمّل الديون ونمو سريعاً، فهناك قلق متزايد من أن المنافع المتأتية من تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة قد يقابلها تخفيض لتدفقات المعونة. وذلك يمكن أن يعنى انخفاض المعونة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان المنخفضة الدخل التي لا تشملها المبادرة، ويمكن أن يخفض على نحو خطير إجمالي تحويلات الموارد إلى البلدان المنخفضة الدخل. وإلى جانب ذلك، فهناك أسباب تدعو للقلق من أن توفير تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة يمكن أن يضر بالمركز الائتماني للبلدان في الأسواق المالية، وبالتالي يقلل من وصولها إلى المصادر الخاصة للتمويل الخارجي. ويبدو أن ذلك كان السبب للرفض الأولي لأن تتقدم غانا، وهي أحد البلدان الـ ٤١ الفقيرة المثقلة بالديون، بطلب لإلغاء الديون بموجب المبادرة.

٣١ - ويبدو أن التطورات الأخيرة التي طرأت على تدفقات المعونة تؤكد هذا القلق. إذ تتخذ تدفقات المعونة الإنمائية الرسمية اتجاهها نزولياً منذ بداية التسعينات^(٩). فباستثناء بعض بلدان الشمال الأوروبي وهولندا، خفضت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من مساعدتها بمقدار النصف تقريباً خلال السنوات العشر الماضية، ولا يلوح في الأفق احتمال عكس هذا الاتجاه. ولم يبلغ حتى الآن الهدف الذي وضعته الأمم المتحدة للمعونة بأن تكون ٧,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي

٣٥ - وعادت إكوادور وباكستان وغابون ونيجيريا جميعاً إلى نادي باريس في عام ٢٠٠٠ وأوائل عام ٢٠٠١، بعد أن كانت قد عقدت ترتيبات احتياطية مع صندوق النقد الدولي. وتصنف باكستان ونيجيريا حالياً بوصفهما من البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون، ولكنهما من حيث المبدأ يحتفظان بسبل الحصول على التمويل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهما بذلك غير مؤهلين لإعادة جدولة الديون بشروط تساهلية في نادي باريس. وعلى الرغم من أن كينيا غير مؤهلة من حيث المبدأ لعملية إعادة الجدولة هذه، فإنها لم تطلب إعادة الجدولة إلا بشروط غير تساهلية. أما أوكرانيا وجورجيا فقد التمتستا لأول مرة تخفيف عبء الديون في إطار نادي باريس. وأتيحت لإكوادور وباكستان ونيجيريا وكذلك كينيا الحصول على شروط هيوستون (وتعاد وفقاً لجدولة القروض التجارية بأسعار الفائدة السائدة في السوق خلال فترة ١٨ سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها ثلاث سنوات)، في حين حصلت جورجيا على إعادة جدولة لهذه القروض خلال فترة عشرين عاماً^(١٢). واشتملت جميع هذه الاتفاقات على شرط مبادلة، يتيح تحويل جزء من الديون لتغطية الالتزامات بالعملة المحلية.

٣٦ - وأبرمت إكوادور اتفاقاً جديداً مع نادي باريس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بعد أن أتمت بنجاح عملية تبادل للديون مع الدائنين من القطاع الخاص. فقامت بتوحيد نحو ٨٨٠ مليون دولار من المتأخرات والمبالغ التي حان موعد استحقاقها لدائني نادي باريس خلال فترة ١٢ شهراً تبدأ في أيار/مايو ٢٠٠٠. وكانت تغطية الديون شاملة ونص الاتفاق أيضاً على إرجاء تسديد جزء من الفائدة المتأخرة والديون اللاحقة لموعد القطع. واتفق الدائنون من حيث المبدأ على استعراض الحالة لإجراء عملية إعادة هيكلة أخرى لمطالباتهم التي تحين مواعيد استحقاقها بعد نيسان/أبريل ٢٠٠١.

طريق إعفاء نسبة من ديون تلك المؤسسة لدى استحقاقها. ولن تُرد إلى المؤسسة تكاليف هذا الإعفاء من الديون إلا بقدر توافر الموارد في الصندوق الاستثماري للبنك الدولي الخاص بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٣٣ - وموجز القول، أنه بدون زيادة كبيرة في إجمالي التحويلات الصافية إلى البلدان النامية من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية، من الممكن أن تحول المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وجهة جزء كبير من الأموال المتاحة بشروط ميسرة عن البلدان الفقيرة إلى البلدان الأشد فقراً، وهي عملية إعادة توزيع لا تخدم بالتأكيد الهدف المتمثل في تخفيف وطأة الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥.

باء - عمليات إعادة التفاوض الأخرى المضطلع بها مؤخراً بشأن الديون الرسمية

٣٤ - أدت العمليات المضطلع بها بصدد توفير تخفيف معزز للديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى التعجيل بخطة عمليات إعادة التفاوض بشأن الديون في نادي باريس خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ والنصف الأول من عام ٢٠٠١. ومع ذلك، فهناك أيضاً عدد متزايد من اتفاقات نادي باريس الجديدة بشأن الشروط غير التساهلية. وقد أبرمت هذه الاتفاقات لصالح ثمانية بلدان حتى تموز/يوليه ٢٠٠١ (إكوادور وأوكرانيا وباكستان وجورجيا وغابون وكينيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ونيجيريا). وتضاهي هذه الحالات العديدة التي تمت في سنة واحدة مجموع الاتفاقات غير التساهلية التي أبرمت خلال السنوات الأربع السابقة، مما يدل على استفحال المشاكل المالية ومشاكل خدمة الديون في البلدان النامية. وتواجه البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية هذه المشاكل أيضاً بصورة متزايدة.

٣٩ - وعادت باكستان إلى نادي باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ بعد غياب مدته نحو ٢٠ عاما. وبعد انقضاء مدة الاتفاق السابق، حصل البلد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ على إعادة جدولة جديدة لحوالي ١,٨ بليون دولار من المتأخرات التي تراكمت حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ ولمبالغ مستحقة حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٤٠ - أما جورجيا، وهي بلد منخفض الدخل صنفها البنك الدولي كبلد معتدل المديونية، فقد أبرمت في آذار/مارس ٢٠٠١ أول اتفاق لها مع نادي باريس عقب ترتيب مدته ثلاث سنوات مع مرفق النمو وتخفيف حدة الفقر التابع لصندوق النقد الدولي في أوائل العام. ويشمل الاتفاق السنتين الأوليين من هذه الفترة ويوحد مدفوعات تسديد الدين الأصلي المستحقة وقدرها حوالي ٥٨ مليون دولار. واتفق الدائنون من حيث المبدأ على النظر في إجراء عملية إعادة هيكلة أخرى لديون جورجيا التي يحين موعد استحقاقها خلال الفترة المتبقية من برنامجها لمرفق النمو وتخفيف حدة الفقر في حالة الاحتياج إلى تمويل.

٤١ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أبرمت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية الاتحادية اتفاقا بشأن إرجاء تسديد المبالغ المقدمة من دائني نادي باريس في سياق صراع كوسوفو. وأبرم اتفاق مماثل مع ألبانيا في مستهل ذلك العام.

٤٢ - واجتمعت أوكرانيا مع دائنيها في نادي باريس عقب عقد ترتيبات لإعادة هيكلة السندات مع دائنيها من القطاع الخاص في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. وأبرم اتفاق مع نادي باريس في تموز/يوليه ٢٠٠١ يتيح لأوكرانيا الحصول على إعادة جدولة الديون الأصلية المتأخر سدادها والدين الأصلي المستحق سدادها خلال فترة ٢٠ شهرا حتى بداية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ومن المقرر تسديد المبلغ المعاد جدولته

٣٧ - أما الاتفاقات المبرمة مع غابون ونيجيريا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، فتخص بالدرجة الأولى تسوية المتأخرات، وجرت عملية إعادة الجدولة السابقة لنيجيريا مع نادي باريس في عام ١٩٩١ ولغابون في عام ١٩٩٥. ووحد الاتفاق المتعلق بنيجيريا مبلغا قدره ٢٣,٤ بليون دولار تقريبا منه ٢١ بليون دولار من المتأخرات في نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٠. أما بقية الدول فقد تناولت المدفوعات الأصلية ومدفوعات الفائدة التي يحين موعد استحقاقها خلال فترة توحيد الدين البالغة ١٢ شهرا والمستمرة حتى نهاية تموز/يوليه ٢٠٠١. ونتيجة للاتفاق، خفض مقدار خدمة ديون نيجيريا التي يحين موعد استحقاقها لدائني نادي باريس في عام ٢٠٠١ إلى حوالي بليون دولار. وتوقعا لبرنامج لصندوق النقد الدولي من أجل المتابعة، اتفق الدائنون من حيث المبدأ على النظر في الخيارات الممكنة من أجل إجراء عملية إعادة هيكلة أخرى لديون نيجيريا التي يحين موعد استحقاقها بعد نهاية فترة التوحيد. وكالمعتاد في اتفاقات نادي باريس، ستضمن عملية إعادة الهيكلة المقبلة المحتملة شرطا بشأن المساواة في المعاملة.

٣٨ - أما الاتفاق مع غابون، وهو البلد الوحيد في أعلى سلم البلدان المتوسطة الدخل المستفيدة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير المصنف بوصفه مثقلا بالديون، فقد أدرج بعد موافقة صندوق النقد الدولي على ترتيب احتياطي مدته ١٨ شهرا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. واقتصرت عملية إعادة الجدولة على مبلغ ٥٣٢ مليون دولار من متأخرات الدين الأصلي والفائدة في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، من مجموع المتأخرات البالغة ٦٨٦ مليون دولار. ووافقت غابون على تسديد المبالغ المستحقة حاليا على جميع الديون الخارجية لدى استحقاقها. وسيسدد المبلغ المعاد جدولته خلال ١٢ عاما، بما في ذلك فترة سماح مدتها ثلاث سنوات.

وتتصل الحاجة إلى تكرير عمليات إعادة جدولة الديون الثنائية الرسمية، فيما يبدو، بكون نهج نادي باريس أعد أصلا لتناول مشاكل السيولة - ومن هنا كانت الأهمية المعلقة على موعد القطع في اتفاقات نادي باريس. وهذا الموعد يحدد عندما يجتمع البلد المدين أول مرة مع دائنيه في نادي باريس، ولا يكون محل تغيير في اتفاقات لاحقة ولا تكون القروض الممنوحة بعد ذلك الموعد مؤهلة لإعادة الجدولة.

٤٥ - بيد أن ممارسات نادي باريس قد تطورت عبر السنين بهدف تناول مشاكل الديون ذات الطابع الهيكلي. وقد أدى ذلك إلى تزايد تقديم شروط تساهلية تتيح درجة ما من تخفيف عبء خدمة الديون أو حجم الديون، أفضت في النهاية إلى المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي عمليات إعادة الجدولة بشروط غير تساهلية يتم إطالة أمد فترات الاستحقاق وأصبحت جداول التسديد التدريجي - مع تزايد استهلاك الدين بمرور الوقت - ترتيبا معتادا. ولكن هذه التدابير لا تكون، فيما يبدو، كافية في حالة بعض البلدان المدينة بما يكفل خروجها من نطاق عملية إعادة الجدولة في المستقبل القريب. والخطوة الأولى نحو إعادة النظر في نهج التخفيف من عبء الديون الرسمية للبلدان التي تعاني من الديون من غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يمكن أن تتمثل في تقييم القدرة الطويلة الأجل على تحمل الديون الخارجية، مع مراعاة عوامل مثل إمكانات نموها الاقتصادي وتوسيع نطاق صادراتها فضلا عن سيناريوهات الاقتراض المختلفة.

رابعا - الدين التجاري

ألف - تدفقات رأس المال الخاص

٤٦ - تشير الأرقام المؤقتة لعام ٢٠٠٠ إلى وجود ركود في تدفقات رأس المال الخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار حافظة الأوراق المالية، إلى البلدان النامية

خلال اثني عشر شهرا بما فيها فترة سماح مدتها ثلاث سنوات. وشمل الاتفاق ديونا قدرها حوالي ٥٨٠ مليون دولار.

٤٣ - ويمكن توقع استمرار عمليات إعادة التفاوض في نادي باريس بخطى سريعة في المستقبل القريب، مع تقدم المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ويتوقع أن تطلب البلدان الدائنة الأخرى إجراء عملية إعادة جدولة جديدة بمجرد أن تتوصل إلى اتفاقات طويلة الأجل جديدة مع صندوق النقد الدولي. وقبل بداية الأزمة المالية التي حدثت في الفترة ١٩٩٧ - ١٩٩٨ كان يعتقد أن أغلب البلدان المتوسطة الدخل، فضلا عن بعض البلدان المنخفضة الدخل قد خرجت أو على وشك أن تخرج من نطاق عملية إعادة جدولة الديون التي يقوم بها نادي باريس. وقد تكون بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في سبيلها الآن إلى ذلك بموجب المبادرة المعززة، لكن المسألة أبعد ما تكون عن التسوية بالنسبة لبعض البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل الأخرى التي تعاني من الديون. وقد دخل بعض هذه البلدان مؤخرا مرة أخرى في عملية إعادة الجدولة (مثل إكوادور وإندونيسيا وباكستان) والأمر غير واضح حتى الآن بالنسبة للبلدان الأخرى (مثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وغانون ونيجيريا). وفي الوقت ذاته، تواجه بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أيضا مشاكل تتعلق بخدمة الديون وتلتزم من نادي باريس تخفيف عبء ديونها.

٤٤ - ومن الخبرة السابقة يتبين أن إعادة جدولة الديون الثنائية الرسمية أصبحت عملية مطولة ومتكررة، نظرا لأن الاتفاقات غدت معقدة بشكل متزايد وتتطلب توافر قدرات فنية كبيرة في البلدان المدينة. وقد تتفاوت طبيعة مشكلة الديون من صعوبات حادة تتعلق بميزان المدفوعات (حالات "الافتقار إلى السيولة") وإلى مشاكل أطول أجلا هيكلية ومالية ومتعلقة بتحويل الموارد (حالات "العسر المالي")^(١٣).

للحسابات الجارية. وعلى العكس من ذلك، أدى الانتعاش القوي في نمو الناتج في جمهورية كوريا إلى نشاط تدفقات رأس المال إلى داخل البلد.

٤٩ - كما أعقب الأزمات المالية الأخيرة تمديد أجل استحقاق القروض المصرفية غير المسددة المتعلقة بالبلدان المتأثرة. وقد انخفضت نسبة مطالبات المصارف التي تقدم تقاريرها إلى مصرف التسويات الدولية بشأن هذه البلدان والتي بقي من أجل استحقاقها سنة أو أقل من ٦٥ في المائة في أواخر عام ١٩٩٣ إلى زهاء ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٨.

ومنذ ذلك الحين، لوحظت تحركات أقل، رغم استمرار الانخفاض في نسبة القروض المتبقي من فترة استحقاقها فترة قصيرة بالنسبة لبعض من هذه الدول. وخفضت كذلك حصة مدة آجال الاستحقاق القصيرة المتبقية تخفيضا كبيرا للاتحاد الروسي من ٤٦ في المائة في منتصف عام ١٩٩٨ إلى ٢٦ في المائة في منتصف عام ٢٠٠٠، ويعزى ذلك جزئيا إلى عمليات إعادة الهيكلة. وفي البرازيل، انخفضت الحصة المماثلة من ٦٣ إلى ٥٤ في المائة خلال الفترة نفسها. وفي البلدان الأخرى تباينت درجة تركيز الديون المصرفية التي لها آجال استحقاقات قصيرة، فكانت حصة آجال الاستحقاقات للبلدان الأفريقية وبلدان غرب آسيا مثلاً زهاء ٥٥ في المائة و ٤٠ في المائة فقط بالنسبة لبلدان شرق أوروبا.

٥٠ - وفيما يتعلق بالتمويل الخارجي للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في شكل صكوك ديون بما فيها السندات، فقد انخرفت التطورات في عام ٢٠٠٠ عن الاتجاه العام الطويل الأجل الملاحظ منذ بداية العقد الماضي. إذ انخفضت الإصدارات الصافية لهذه الصكوك في الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٠، للسنة الثالثة على التوالي، إلى ما يقرب من ٣١ بليون دولار - أي أقل مما كانت عليه في عام ١٩٩٧ بأكثر من ٦٠ في المائة (الجدول ٥). وتوقف إجمالي الإصدارات عند حوالي ٧٩

والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وإن التوقعات لعام ٢٠٠١ غامضة بسبب صعوبة التنبؤ بتأثير التباطؤ الاقتصادي والتطورات النقدية في البلدان الصناعية الرئيسية على التدفقات المالية، لكن من المحتمل جدا، فيما يبدو، أن تكون تدفقات رأس المال الخاص الإجمالية إلى البلدان النامية أقل مما كانت عليه في عام ٢٠٠٠. لذلك، هناك نقص مستمر في صافي التمويل الخارجي الخاص الموجه إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالمقارنة مع المستويات المتحققة في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧.

٤٧ - والعامل الأهم في تدني التدفقات المالية الصافية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يتمثل في انخفاض مستويات الإقراض المصرفي وانكماشه في بعض المناطق (الجدول ٤). وفي الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ تجاوزت المبالغ المسددة إلى المصارف التي تقدم تقاريرها إلى مصرف التسويات الدولية القروض الجديدة، وانخفض مجموع قروض هذه المصارف بما يزيد على ١٥٠ بليون دولار منذ عام ١٩٩٧. وقد تباطأ في عام ٢٠٠٠ هذا الانكماش الذي يعكس بشكل رئيسي التطورات الحاصلة في جنوب وشرق آسيا. أما بالنسبة لفتحي البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية معا، كانت المبالغ المسددة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من السنة مساوية تقريبا للإقراض الجديد. إلا أن صافي الإقراض إلى أمريكا اللاتينية ازداد بنسبة ٤ في المائة في الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٠، ومعظم تلك الزيادة كانت من نصيب المكسيك.

٤٨ - وتعكس هذه التطورات جزئيا القدر المتزايد من المخاطرة الذي تنسبه المصارف الدولية إلى الأسواق الناشئة، وتعكس في الجزء الآخر جهود المدينين في هذه الأسواق لتقليل من حجم قروضها الأجنبية. وفي معظم بلدان شرق آسيا المتأثرة بأزمة الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، استمرت المدفوعات المسددة الصافية في ظل الفوائض الكبيرة

حالات جديدة من الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، وهذه المرة في الأرجنتين، التي لم تتمكن من الانتعاش من الكساد الذي بدأ بعد الإعسار الروسي، وفي تركيا التي كانت تطبق برنامجاً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي استناداً إلى سعر الصرف. وقد أسفرت هذه الصعوبات، التي تشير بوضوح إلى استمرار هشاشة الأسواق الناشئة، عن إعادة تقييم مخاطر الائتمان في هذه الأسواق. ونتيجة لذلك، ازداد توزيع عائدات مقترضي الأسواق الناشئة بشكل عام في الربع الرابع من عام ٢٠٠٠. وفي أمريكا اللاتينية وفي بعض البلدان الآسيوية والأوروبية استمر هذا الارتفاع في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠١، وكان أشدها في تركيا والأرجنتين (بنقطة) أساس ٦٣٠ و ٥٨٠ على التوالي). وفي وقت لاحق، كانت هناك بعض المؤشرات على أن أسواق رأس المال الدولية مرة أخرى أكثر رغبة في قبول إصدارات الدين من قِبَل البلدان النامية، حيث انخفضت أسعار الفائدة بالدولار واليورو ووافق صندوق النقد الدولي على ترتيبات إنقاذ مالية لكل من الأرجنتين وتركيا. إلا أن الصعوبات التي برزت مؤخرًا في هذه البلدان أدت إلى إجراء تقييم جديد للمخاطر والارتفاع في التوزيع.

٥٣ - وفي منتصف عام ٢٠٠١ بقيت التوقعات بالنسبة للتدفقات المالية الخاصة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أبعد ما تكون عن اليقين. ويتمثل أحد أسباب ذلك في أن مدى وشروط حصول الأسواق الناشئة على التمويل الخارجي الخاص يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالأحوال السائدة في البلدان الصناعية الرئيسية. وحتى الآن لم يكن لانخفاض أسعار الفائدة المرتبط بالتباطؤ في البلدان الصناعية الرئيسية أي تأثير موات على تدفقات رأس المال إلى الأسواق الناشئة، ويعزى ذلك في جزء كبير منه إلى سوء التوقعات المتعلقة بالتصدير والنمو بالنسبة لتلك الأسواق. وثمة ميل نحو تعويض أسعار الفائدة المنخفضة بزيادة توزيع

بليون دولار، أي مما كانت عليه في عام ١٩٩٧ بنسبة ٣٧ في المائة، في حين ارتفع إجمالي الإصدارات من قِبَل المقترضين من البلدان المتقدمة النمو بنسبة ٨٠ في المائة بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٠. وكما هو الحال في الإقراض المصرفي، بلغ الهبوط أشده في آسيا. ورغم انتعاش صافي الإصدارات الموجهة إلى البلدان في المنطقة بعض الشيء في عام ٢٠٠٠، كانت قيمتها لا تزال ١٠ في المائة فقط من المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٩٧. أما صافي الإصدارات من قِبَل بلدان أمريكا اللاتينية، التي شكلت منذ عام ١٩٩٨ ثلثي مجموع صافي الإصدارات من قِبَل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فقد بلغت أكثر من ٢٠ بليون دولار بقليل في عام ٢٠٠٠، أي ما يعادل نصف المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٩٧.

٥١ - وشأن السنتين السابقتين، بلغ مجموع قيمة إجمالي إصدارات سندات الديون من قِبَل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عام ٢٠٠٠ أكثر من ضعف قيمة صافي الإصدارات، وذلك بسبب إعادة التمويل بدرجة كبيرة للسندات المستحقة. وفي شرق وجنوب آسيا، فقد عوضت عملية إعادة التمويل هذه عن الإصدارات الجديدة منذ عام ١٩٩٨ بشكل يكاد يكون كاملاً.

٥٢ - وانعكست كذلك الصعوبات التي واجهت العديد من البلدان النامية بشأن إصدارات السندات الدولية منذ الأزمة المالية الآسيوية في توزيع أكبر للإقراض بكثير لديونها التجارية وديونها السيادية. وفي حين كانت هناك فروق كبيرة في توزيع العائدات عبر البلدان، كان ثمة اتجاه عام نحو تخفيض التوزيع الذي حدد خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٨ واستمر حتى عام ٢٠٠٠، في الوقت الذي كان فيه توزيع ديون المقترضين من البلدان المتقدمة النمو ذات العائدات الكبيرة محسوبا بالدولار واليورو في ارتفاع. إلا أن هذا الاتجاه توقف في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ مع ظهور

بها في النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ من عائدات آتية من عملية الخصخصة.

٥٥ - وأظهرت الترتيبات الأخيرة أن إعادة هيكلة سندات السيادة الدولية عملية صعبة، ويعزى ذلك في جزء منه إلى غياب إطار دولي متفق عليه لهذه العمليات^(١٥). وفي بعض الحالات، استندت المفاوضات إلى شروط الإجراءات الجماعي المدرجة في الوثائق. وفي حالات أخرى، اتفق أصحاب السندات على التفاوض على إعادة الهيكلة في مواجهة خطر التخلف عن السداد. وفي هذه الممارسات لا يوجد ضمان للمدينين بالحصول على قدر هام من التخفيف من عبء الديون. ومثال على ذلك إعادة هيكلة ديون السندات الأرجنتينية في حزيران/يونيه ٢٠٠١، التي كانت أكبر عملية من نوعها حتى الآن، والتي شملت ٣٠ بليون دولار، تم مبادلة ٨ بلايين دولار منها مع مستثمرين دوليين. وتمثلت مساهمة الدائنين في مجرد الاتفاق على تمديد كبير لآجال الاستحقاق، إلا أن العملية لم تشمل أي تخفيف لعبء الديون؛ بل على العكس ازدادت قيمة سندات الديون غير المسددة بحوالي ٧ في المائة، في حين كانت تكلفة فائدة السندات الجديدة أعلى من تكلفة السندات السابقة بما يتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ نقطة أساس.

٥٦ - وتقوم السوق الثانوية لسندات برادي حالياً بتيسير إدارة هيكل أجل استحقاق الديون غير المدفوعة. وتشارك كل من المكسيك والأرجنتين والبرازيل جميعها في صفقات في هذه السوق. فقد أصدرت المكسيك مثلاً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ سندا قيمته ١,٥ بليون دولار مدته ١٠ سنوات بعائد يقارب ٨,٧ في المائة إلى أجل الإخفاق، وغطت المتحصلات خدمة ديونها المتوقعة للسنة. وفي أعقاب ذلك بادلت ما قيمته ٢,٣ بليون دولار من السندات الاسمية غير المسددة و بليون دور من سندات برادي مخصومة مما يمثل ما يقرب من ٢٧ في المائة من مجموع سندات برادي غير

المخاطرة. ويعد ذلك ذا أهمية خاصة بالنسبة لأمريكا اللاتينية. ففي حين لا تزال المنطقة تواجه عقبات مالية كبيرة، ولا تزال تعتمد على تدفقات رأس المال إليها فقد استمرت في التعرض إلى تحول سلبي في الموارد الصافية في عام ٢٠٠٠. وتعتبر العدوى كذلك مصدرا من مصادر عدم اليقين سواء بين الأسواق الناشئة، وبسبب التأثيرات المزعجة للاستقرار المنقولة من البلدان الصناعية. ويصعب التنبؤ بها بشكل عام نظرا لعدم وجود صلة كبيرة بينها وبين سياسات المقرضين المحتملين.

باء - عمليات إعادة هيكلة السندات الأخيرة

٥٤ - لا توجد في إطار الترتيبات المؤسسية الحالية آليات راسخة لإعادة هيكلة سندات السيادة الدولية على نحو منظم. إلا أن البلدان المتوسطة الدخل أبرمت في عام ٢٠٠٠ وفي الشطر الأول من عام ٢٠٠١ عددا من الاتفاقات. وفي أعقاب إعادة الهيكلة التي أجرتها باكستان (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)، وأوكرانيا (تموز/يوليه ١٩٩٩ وشباط/فبراير ٢٠٠٠)، والاتحاد الروسي (شباط/فبراير ٢٠٠٠)، تمكنت إكوادور من تخفيض ديونها بموجب خطة برادي بنسبة ٤٠ في المائة ومبادلة سندات برادي المتأخرة السداد البالغة ٦,٦٥ بلايين دولار بسندات عالمية لفترة استحقاق مدتها ٣٠ سنة. وقد ساعدت قوة الدولار النسبية المكسيك في إعادة شراء ٢,٥ بليون دولار من ديونها بموجب خطة برادي بغير الدولار. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، سددت بولندا نحو ٢٠ في المائة من سندات برادي غير المسددة، في عملية إعادة شراء بمبلغ يتجاوز ٩٤٣ مليون دولار، مُولت من عائدات بيع شركة اتصالات سلكية ولاسلكية تملكها الدولة إلى مجموعة من المستثمرين الدوليين^(١٤). وقامت الأردن كذلك بتسديد ٢٣٥ مليون دولار من سندات برادي غير المسددة الخاصة

اتجاهها متصاعدا، فقد وضعت المبادلات المتكررة حدا لخدمة الدين حتى منتصف التسعينات بتأجيل آجال الاستحقاق إلا أنه بعد عام ١٩٩٧ بدأت خدمة الدين تستوعب حصة من حصيلة الصادرات أكبر حتى مما كانت عليه خلال أزمة الدين في الثمانينات. ولم تتمكن معظم بلدان خطة بيكر - ١٥ تفادي عمليات إعادة الهيكلة والمبادلة المتكررة. وهذا كله مخيب للآمال بدرجة أكبر بسبب مبيعات الأصول على نطاق واسع إلى غير المقيمين من خلال عملية الخصخصة الهادفة إلى تحسين وضع الدين الخارجي فضلا عن الوضع المالي للحكومة.

جيم - الإقراض الرسمي وإشراك القطاع الخاص في حل الأزمة

٥٩ - في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية في الفترة ١٩٩٧ - ١٩٩٨، طرح عدد من المقترحات لإصلاح البنية المالية الدولية بغية الحيلولة دون حدوث مثل هذه الأزمات وإدارتها على نحو أفضل عندما تحدث. ويعد إشراك القطاع الخاص في حل أزمات الديون أحد مجالات الإصلاح الرئيسية. وثمة مقترح تم بحثه كثيرا في هذا السياق وهو وضع إطار لتطبيق مبادئ الإعسار الرئيسية على الديون الدولية، ولا سيما التجميد المؤقت لخدمة الدين والإقراض لسداد المتأخرات، والهادف إلى تزويد المدينين بفرصة لالتقاط الأنفاس فضلا عن تمكينهم من الحصول على الائتمانات اللازمة لمواصلة عملياتهم. وستكون هذه المبادئ هامة على نحو خاص بالنسبة لأزمات العملة والديون الدولية الناجمة عن مشاكل السيولة وذلك لأن الهدف منها بشكل رئيسي هو معالجة إعادة الهيكلة المالية وليس التصفية.

٦٠ - ويسود اعتقاد عام بأن انضباط السوق لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تحمل الدائون نتائج المخاطر التي يقدمون عليها. وبالفعل فقد تم التركيز مؤخرا على جعل تقديم

المسددة الخاصة بها، بسندات عالمية بالدولار لمدة ١٨ سنة؛ وقد أتاحت هذه العملية للمكسيك أن تسترد ١,٥ بليون دولار بضمنان خزانة الولايات المتحدة وأن تحقق وفورات بالقيمة الصافية الحالية قدرها حوالي ١١٥ مليون دولار. وفي آذار/مارس ٢٠٠١ أصدرت المكسيك سندا عالميا مدته سبع سنوات محسوبا باليورو بهدف استخدام العائدات لتسديد الدين القائم، وفي أيار/مايو ٢٠٠١ أصدرت سندات عالمية قيمتها بليون دولار مدتها ١٠ سنوات أسهمت في تخفيض الدين الخارجي بمبلغ ٥٠ مليون دولار.

٥٧ - وبإصدارات من السندات الاسمية وسندات مضمومة وسندات برادي بالسعر العائم شاركت الأرجنتين في عدد من عمليات المبادلات وفقا لخطة برادي لإعادة هيكلة الدين منذ عام ١٩٩٧. وشملت عملياتها لإعادة هيكلة الدين الطوعية الأخيرة أيضا سندات برادي وسندات اسمية وسندات مضمومة بين الائتمانات الصالحة للتبادل وأتاحت للحكومة استعادة سندات بسعر الخصم من خزانة الولايات المتحدة بقيمة ٨١٦ مليون دولار كانت بمثابة ضمان. وقد أدت الزيادة في قيمة السندات على تكاليف الحصول عليها إلى تحقيق حصيلة مالية تقدر بحوالي ٤٠٠ مليون دولار.

٥٨ - وبالرغم من عمليات إعادة الهيكلة والمبادلة المتكررة، لم تتمكن الأرجنتين من بلوغ وضع للدين الخارجي يمكن تحمله. وقد تدهورت مؤشراتهما المتعلقة بالدين وخدمة الدين، بعد حدوث بعض التحسن في النصف الأول من التسعينيات، وتدهورت ثانية في النصف الثاني من ذلك العقد وعادت إلى مستواها في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٦. والوضع مماثل في بعض البلدان الأخرى التي تدعى بمجموعة "بيكر - ١٥" وهي البرازيل، وبيرو، والجزائر، وفنزويلا، وكولومبيا التي كانت فيها خدمة الديون كنسبة مئوية من الصادرات أعلى في أواخر التسعينيات منها في منتصف الثمانينات. وفي البرازيل التي تظهر نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي فيها

توضع مبادئ توجيهية صريحة عن وقت وكيفية تقديم هذا الدعم.

٦٢ - ورغم بحث هذه المسألة في العديد من المنتديات، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، والجمعية العامة للأمم المتحدة، لا يوجد حتى الآن نهج متماسك لإشراك القطاع الخاص في حل الأزمات المالية وأزمات الديون. ولا تزال توجد معارضة قوية من جانب بعض البلدان الصناعية الرئيسية ومن بعض المشاركين في الأسواق الخاصة، حيال وضع آليات إلزامية "لإلزام" القطاع الخاص على الدخول أو "إشراكه". وبما أن مثل هذه الآليات ستغير من توازن القوة التفاوضية بين المدينين والدائنين وستخلق خطراً معنوياً بالنسبة للمدينين، فإنهم يدعون، بدلاً من ذلك إلى وضع ترتيبات طوعية وتعاقدية بين المدينين والدائنين لتيسير تسوية الدين، مثل إدراج شروط الإجراء الجماعي في عقود السندات. ويبدو كذلك أن عدداً من البلدان النامية لا ترغب في فرض تجميد مؤقت في أوقات الأزمات، وتفضل الترتيبات الطوعية وتوفير مبالغ كبيرة من تمويل الطوارئ كدفاع ضد حدوث أزمات نتيجة للعدوى وعدم استقرار. كما تخشى من أن يؤدي إدراج شروط الإجراء الجماعي إلى الإضرار بقدرتها على الوصول إلى الأسواق الدولية.

٦٣ - وفي ظل ظروف معينة قد يكون من الممكن التوصل إلى اتفاق بشأن تجميدات طوعية مع الدائنين، إلا أنه، كما أدرك صندوق النقد الدولي، قد يكون من الصعب في مواجهة تدفق رأس المال الواسع إلى الخارج، التوصل إلى اتفاق مع المستثمرين المقيمين وغير المقيمين ذوي الصلة. علاوة على ذلك، فإن بعض سمات الدين الخارجي للبلدان النامية تجعل من الصعوبة البالغة الاعتماد على هذه الآليات. وهذه تشمل تفرق الدائنين والمدينين على نحو كبير والتنوع المتزايد لعقود الدين المرتبطة بالدمج المتزايد لأسواق رأس

مساعدة رسمية إلى البلدان التي لحقت بها الأزمة مشروطاً بمشاركة القطاع الخاص. وسيشمل ذلك التزاماً بعدم إقراض أو منح مساعدة رسمية للتخفيف من عبء الديون ما لم تمدد أيضاً الأسواق الخاصة آجال مطالباتها التي آن أوان استحقاقها، أو تقرض أموالاً جديدة أو تعيد هيكلتها مطالباتها. ولا تهدف هذه الاستراتيجية فقط إلى الحيلولة دون حدوث مخاطر معنوية لأنها تتعلق بالدائنين الخاصين، بل تهدف كذلك إلى إيجاد شكل مقبول من تقاسم العبء بين الدائنين الخاصين والدائنين الرسميين. ويتمثل المبدأ الذي تقوم عليه في أنه يجب عدم إتاحة المساعدة العامة ما لم يحصل المدينون على شيء من تخفيض عبء الديون من الدائنين الخاصين، وعدم استثناء أي فئة من الدائنين الخاصين من تقاسم العبء. والسؤال الذي مفاده إلى أي مدى يجب أن يقدم صندوق النقد الدولي السيولة في حالات أزمات حساب رأس المال هو سؤال في غاية الأهمية ليس بسبب محدودية موارد الصندوق فقط، بل كذلك لأن تقديم هذه الأموال قد يتضارب مع هدف إشراك الدائنين والمستثمرين من القطاع الخاص في إدارة وحل أزمات الأسواق الناشئة.

٦١ - وقد أقر المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بضرورة أن يكون لتقديم القروض من الصندوق دور حافز في مشاركة القطاع الخاص، وضرورة أن تكون هذه المشاركة طوعية من حيث المبدأ. بيد أنه وافق أيضاً على أنه في الحالات التي يتعذر فيها التوصل إلى اتفاق مع الدائنين بشأن تجميد طوعي، فقد يجد الأعضاء أنه من الضروري، كملاذ أخير، فرضه من جانب واحد. إلا أنه لا يوجد اتفاق بشأن تمكين صندوق النقد الدولي، من خلال تعديل مواد الاتفاق لفرض وقف مقاضاة الدائنين بغية توفير حماية قانونية للمدينين الذين يفرضون تجميدات مؤقتة. وفي حين يسود اعتقاد عام بأن الصندوق قد يوحى بقبوله للتجميد من جانب واحد عن طريق الإقراض لتسديد المتأخرات، لم

فيما يتعلق بالدين الرسمي والدين التجاري على حد سواء. وفي حين تم إحراز بعض التقدم في بعض النواحي (مثل تسريع عملية المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون)، على النحو الذي أشير إليه في المناقشات أعلاه، لا تزال المشاكل في معظم المناطق دون حل. ولذلك فإن النتائج المستخلصة من المناقشة الآنفه، فيما يتعلق بالسياسات الدولية، لا تختلف كثيرا عن المقترحات المقدمة في التقرير السابق.

٦٦ - ففي حين أدخل الإطار المعزز للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بعض التحسينات على المبادرة الأصلية تحتاج المبادرة إلى إدخال تغييرات جوهرية من أجل إحراز تقدم ملموس لحل مشاكل ديون البلدان الفقيرة. وتشمل تلك التغييرات تدابير لتعجيل التوفير الفعلي للتخفيف من عبء الديون بتيسير عملية إعداد وتنفيذ الورقات المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر التي تشكل، بالنسبة للعديد من البلدان، عقبة كأداء. وبسبب المشاكل الاقتصادية الهامة التي تواجه البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وحاجتها إلى الحصول بسرعة على تمويل خارجي كاف، فإنه يمكن إيلاء اهتمام جدي للمقترحات الرامية إلى التعجيل بعملية التخفيف من عبء الديون بما فيها "التبكير" بذلك التخفيف بدءا من نقطة اتخاذ القرار فصاعدا. وقد اقترحت بعض حكومات مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة، أو اتخذت، إجراءات لفرض تأجيل على سداد مدفوعات خدمة الديون من قِبَل جميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي بلغت نقطة القرار، وقد اقترح مثل هذا الإجراء في التقرير السابق للأمين العام وهو يستحق مزيدا من النظر.

٦٧ - وتوحي الدلائل على نحو متزايد بأن عمليات تحقيق القدرة على تحمل الديون التي تتم في سياق المبادر المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون كانت مفرطة في التفاؤل فيما يتعلق بتقدير مستوى المديونية التي يمكن للبلدان أن تتحملها

المال الدولية والاعتماد بصورة متزايدة على الديون المحولة إلى سندات. ونتيجة لذلك، يكون نطاق الآليات الطوعية محدودا جدا لإشراك القطاع الخاص في حل الأزمة.

٦٤ - ويبدو أن إحدى الاستراتيجيات الفعالة والسليمة لإشراك القطاع الخاص في الأزمات المالية في الأسواق الناشئة تتمثل في الجمع بين الآليات الطوعية المصممة لتيسير إعادة هيكله الدين مع التجميدات المؤقتة المأذون بها دوليا لاستخدامها عندما تستدعي الحاجة. ويجب أن يصحبها توفير سيولة دولية تهدف بشكل رئيسي إلى مساعدة البلدان المدينة على الحفاظ على صادراتها ونشاطها الاقتصادي وليس الإبقاء على حساب رأس مال مفتوح، والسماح للدائنين والمستثمرين من القطاع الخاص بالخروج من الأزمة بدون خسائر. وبشكل عام، فإن الحصول الطبيعي إلى تسهيلات الصندوق، التي يتعين تكييفها بشكل ملائم للسماح بتوسيع الناتج والتجارة العالميتين، يجب أن يفي بهذه الاحتياجات. وفي حين قد تستدعي الضرورة في بعض الحالات تمويلا إضافيا، ينبغي أيضا إدراك أنه ما أن يسمح بالاستثناءات لدواعي منع الفائض العالمي وعدم الاستقرار المنتظم، فقد يصبح هذا النهج بسهولة هو القاعدة، مما يفاقم من مشكلة الخطر المعنوي. وفي هذا الصدد، فقد يتمثل الحد الأدنى للاستراتيجية في طلب مشاركة القطاع الخاص متى ازداد التمويل الرسمي عن حدود الإقراض العادي أو تجاوز مستوى العتبة.

خامسا - الاستنتاجات فيما يتعلق بالسياسات الدولية

٦٥ - تضمن تقرير الأمين العام الذي قدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين (A/55/422) عددا من المقترحات المتعلقة بالسياسة العامة من أجل إيجاد حل سريع لمشاكل الديون للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل

إعادة التفكير في نهج التخفيف من عبء الديون الرسمية في إطار نادي باريس يمكن أن تتمثل في توصية نطاق الدين المؤهل للشطب.

٧٠ - ومن المتفق عليه عموماً أن عدم الاستقرار المتزايد في الأسواق المالية الدولية يعد عاملاً رئيسياً يفاقم من مشاكل الدين الخارجي في اقتصادات الأسواق الناشئة. ولم تؤد التغييرات التي طرأت على نمط التمويل الخارجي، وعلى حالة صكوك الدين الدولية التي نوقشت أعلاه إلى إيجاد قنوات جديدة لنقل نبضات الأسواق المالية إلى البلدان النامية فقط، بل أدت كذلك إلى بروز صعوبات جديدة في حل مشاكل دينها الخارجي، كما أصبح واضحاً في عمليات إعادة هيكلة الدين الأخيرة. ولم يحرز المجتمع الدولي بعد تقدماً هاماً في توفير آليات لتسوية الدين بشكل منظم لكفالة أن يتحمل الدائنون والمستثمرون نتائج المخاطر التي أقدموا عليها، ويتم توزيع عبء الأزمات على نحو متساو بين المدينين والدائنين، وبين مختلف فئات الدائنين. وعلى الرغم من أنه قد يلزم توافر قدر من المرونة للوفاء بالاحتياجات المحددة للحالات المختلفة، يبدو أن ثمة ضرورة إلى وضع إطار فعال يشتمل على آليات طوعية وإلزامية على السواء فضلاً عن استخدام التمويل الرسمي على نحو رشيد.

الحواشي

(١) انظر الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٩ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.99.II.D.1)، الجزء الثاني، الفصل الخامس، الفرع جيم - ٢.

(٢) الأرقام المشار إليها في هذا الفرع مستمدة من البنك الدولي "تمويل التنمية العالمية ٢٠٠١" (واشنطن العاصمة، أيار/مايو ٢٠٠١). والجدير بالملاحظة أن بيانات البنك الدولي هي عن التدفقات الطويلة الأجل الصافية فقط التي تؤثر على الالتزامات الخارجية للبلدان، أي المدفوعات الإجمالية ناقصة المبالغ المسددة. واستثنت تدفقات رأس المال الخارجة من البلدان النامية، والاقتراض قصير الأجل والاستخدام الصافي لاثنين صندوق النقد الدولي. وتختلف تقديرات التدفقات

بعد الحصول على التخفيف من عبء الدين. وهذا يؤكد أهمية إجراء تقييم مستقل للقدرة على تحمل الدين. ومرة أخرى يجب ألا يقتصر هذا التقييم على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بل ينبغي كذلك أن يشمل البلدان الأخرى المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل التي تعاني من الديون. ومن الناحية الأخرى، ونظراً لهشاشة الوضع المالي والاقتصادي العام في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يبدو من الضروري أيضاً العمل بسرعة على تصميم تدابير وضمانات طوارئ لصالح البلدان التي على وشك أن تصل إلى نقطة الإكمال للحيلولة دون وقوعها في شرك الدين مرة أخرى بسبب التغييرات غير المواتية في العوامل الخارجية، بما في ذلك توقعات التصدير والاقتراض الخاصة بها.

٦٨ - ويتمثل أحد العوامل الهامة لنجاح المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في الإضافة المتمثلة في التخفيف من عبء الدين بالمقارنة مع التحويلات الإجمالية التي تسبق ذلك التخفيف. ويحتاج ذلك إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وفق احتياجات البلدان المتلقية^(٦). علاوة على ذلك، ولكفالة ألا تؤدي المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى تخفيض التمويل المتعدد الأطراف المقدم إلى البلدان الفقيرة الأخرى، ينبغي للجهات المانحة أن تقدم الموارد اللازمة للاحتفاظ بالمستويات السابقة للإقراض لهذه البلدان.

٦٩ - وثمة مسألة رئيسية بالنسبة للبلدان المدينة في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان غير الفقيرة المثقلة بالديون على حد سواء تتمثل في مبادئ وإجراءات نادي باريس. ورغم أن ممارسات نادي باريس قد تطورت عبر الزمن، بما في ذلك التحركات الأخيرة الرامية إلى إدخال المرونة فيما يتعلق بمواعيد القطع، فإنها لا تزال قاصرة عن حل مشاكل الدين للعديد من البلدان بطريقة تكفل الخروج من نطاق عملية إعادة الهيكلة الطويلة والمتكررة. وثمة خطوة هامة تجاه

(١٣) قارن بتقرير اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة المعنون "إيجاد الحلول لمشاكل ديون البلدان النامية"، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

(١٤) للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن إعادة هيكلة الدين التجاري في عام ٢٠٠٠، انظر: البنك الدولي "تمويل التنمية العالمية ٢٠٠١، تحليل وجداول موجزة، الصفحات ١٥٣-١٥٦.

(١٥) للاطلاع على تفاصيل بشأن الحالات الأخيرة لإعادة هيكلة السندات السيادية، انظر أيضاً أ. دي لا كروز "البنية المالية الدولية الجديدة. هل غير عام ١٩٩٩ شيئاً؟" ورقة قدمت إلى مؤتمر إدارة الديون المشترك بين الأونكتاد ونظام إدارة الديون والتحليل المالي، جنيف، نيسان/أبريل ٢٠٠٠؛ و "The Bail-in" B Eichengreen and C. Ruhi problem: systemic goals, ad hoc means (نسخة مصورة)، جامعة كاليفورنيا في بيركلي، والبنك الدولي (واشنطن العاصمة، أيار/مايو ٢٠٠٠)؛ و "L.C. Buchheit Sovereign debtors and their bondholders، اليونيتار، "برامج التدريب على العلاقات الاقتصادية الأجنبية"، الوثيقة رقم ١ (الأمم المتحدة، جنيف، ١٩٩٩)؛ وصندوق النقد الدولي، تقرير المدير العام بالنيابة إلى لجنة النقد والمالية الدولية عن التقدم المحرز في إصلاح الصندوق وتعزيز بنية النظام المالي الدولي، (واشنطن العاصمة، نيسان/أبريل ٢٠٠٠) الإطار ٥-٣.

(١٦) وضعت أمانة الأونكتاد في تقريرها المعنون "تدفقات رأس المال والنمو في أفريقيا" (TD/B/47/4-) UNCTAD/GDS/MDPB/7 حسابات نموذجية مفصلة لهذه الاحتياجات في أفريقيا، حيث توجد معظم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

الطويلة الأجل الصافية هذه اختلافاً كبيراً عن تلك الموضوعة على أساس ميزان المدفوعات.

(٣) انظر S. Claessens و M. Dooley و A. Warner "Portfolio capital flows: hot or cool"، ورقة مناقشة للبنك الدولي، رقم ٢٢٨، (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ١٩٩٣).

(٤) البلدان الأفريقية هي: أوغندا، بنن، بوركينا فاسو، تشاد، جمهورية تنزانيا المتحدة، رواندا، زامبيا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، غامبيا، غينيا، غينيا - بيساو، الكاميرون، مالي، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، موزامبيق، النيجر، أوغندا، زامبيا، ومن أمريكا اللاتينية: بوليفيا، غيانا، نيكاراغوا، هندوراس.

(٥) يستمر سريان تأجيل سداد الديون بالنسبة لهندوراس حتى نهاية آذار/مارس ٢٠٠٢. أما بالنسبة لموزامبيق، فقد علقّت مدفوعات خدمة الدين إلى أن يصل البلد إلى نقطة الإكمال.

(٦) مكتب المحاسبة العامة التابع للولايات المتحدة، *Debt Relief for Poor Countries Faces challenges*، تقرير مقدم إلى لجان الكونغرس، حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

(٧) انظر على سبيل المثال، تقرير "The challenge of maintaining long-term external debt sustainability" الذي أعده موظفو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (واشنطن العاصمة، ١٧ نيسان/أبريل، ٢٠٠١).

(٨) مكتب المحاسبة العامة التابع للولايات المتحدة، المرجع نفسه.

(٩) انظر الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٩، الجزء الثاني، الفصل الخامس، الفرع ب، والأونكتاد، تدفقات رأس المال والنمو في أفريقيا (TD/B/47/4-UNCTAD/GDS/MDPB/7)، (نيويورك و جنيف، ٢٠٠٠).

(١٠) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "Co-operation 2000 Report" (باريس، ٢٠٠٠) الصفحة ٨١.

(١١) البنك الدولي تمويل التنمية العالمية، ٢٠٠١، تحليل وجداول موجزة، (واشنطن العاصمة، أيار/مايو ٢٠٠١) الصفحة ١٠٣.

(١٢) بموجب شروط هيوستون وفي الاتفاق المتعلق بجورجيا، أعيدت هيكلة دين المساعدة الإنمائية الرسمية على مدى ٢٠ سنة تشمل فترة سماح مدتها ١٠ سنوات.

الديون الخارجية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي			الشرق الأوسط وشمال أفريقيا			أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى			جميع البلدان النامية			
٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٠	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٠	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٠	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٠	
٨٠٩,١	٨١٣,٩	٤٧٥,٤	٢٠٣,٦	٢١٦,٨	١٨٣,٨	٢٠٦,١	٢١٦,٤	١٧٦,٩	٢٥٢٧,٥	٢٥٧٢,٧	١٤٥٩,٩	مجموع أرصدة الديون
٦٧٤,٠	٦٧٣,٠	٣٧٩,٧	١٥١,٦	١٦٣,٢	١٣٧,٦	١٦٥,٤	١٦٥,٠	١٤٩,٤	٢٠٦١,١	٢٠٨٦,٤	١١٨٠,١	الديون الطويلة الأجل
٤٢٨,٦	٤٣٠,٠	٣٥٤,٧	١٤٦,٨	١٥٩,٣	١٣٦,١	١٥٦,٩	١٥٧,٧	١٤٤,١	١٥٢٦,٩	١٥٤٩,٩	١١١٤,٦	الديون العامة والديون التي تتضمنها الدولة
٢٤٥,٤	٢٤٣,٠	٢٥,١	٤,٨	٣,٩	١,٥	٨,٥	٧,٣	٥,٣	٥٣٤,٢	٥٣٦,٤	٦٥,٥	الديون الخاصة غير المضمونة
١٢٦,٣	١٢٠,٤	٧٧,٤	٤٩,٤	٥٠,٦	٤٤,٤	٣٤,٠	٤٤,٣	٢٠,٩	٤٠٢,٣	٤٠٧,٤	٢٤٥,١	الديون القصيرة الأجل
١٦٧,٣	١٦٢,٣	٤٥,٦	٢٣,٧	٢٥,٦	٢٤,٣	١٤,٦	١٤,٣	١٠,٩	٣٧٦,٧	٣٨٩,٦	١٦٤,١	خدمة الدين المسددة
٠٠	١١,٠	٥٠,٢	٠٠	١٢,٨	١١,١	٠٠	٥٧,٨	٢٦,٨	٠٠	١٢٩,٥	١١٢,٤	متأخرات على خدمة الدين
٢,٧	٢,٦	٢٥,٦	٢,٥	٢,٥	٢,٩	١١,٦	١٩,٧	٩,٣	٣٢,٠	٤٠,٤	٥٢,٧	متأخرات الفائدة
٠٠	٨,٥	٢٤,٦	٠٠	١٠,٣	٨,٢	٠٠	٣٨,١	١٧,٥	٠٠	٨٩,١	٥٩,٦	متأخرات أصل الدين
٢١٠٢,٩	١٩٤٧,٧	١٠٦٧,١	٦٥١,٨	٥٩٧,١	٤٠٢,٦	٣١١,٩	٣٠٦,٧	٢٨٠,٧	٦٧٥٦,١	٦٣٣٣,٧	٤٧٢٦,٣	الناتج القومي الإجمالي
١٥٣,٣	١٥٢,٤	٥٨,٨	٧٤,٣	٦٧,٦	٤٠,٦	٣٣,٦	٣٢,٢	١٥,٤	٧٨٨,٢	٧٢١,٥	٢٢٤,٨	الاحتياطيات الدولية
												مؤشرات الدين (النسبة المئوية)
												خدمة الديون/الصادرات من السلع والخدمات
٣٥,٧	٤١,٦	٢٤,٤	١٠,٩	١٣,٧	١٤,٩	١٢,٨	١٣,٩	١٢,٩	١٧,٠	٢١,٤	١٨,١	
												مجموع الديون/الصادرات من السلع والخدمات
١٧٢,٦	٢٠٨,٦	٢٥٤,٥	٩٣,٨	١١٥,٩	١١٢,٥	١٨٠,٢	٢١٠,٨	٢٠٩,٤	١١٤,٣	١٤١,٥	١٦٠,٧	
٨,٠	٨,٣	٤,٣	٣,٦	٤,٣	٦,٠	٤,٧	٤,٦	٣,٩	٥,٦	٦,٢	٣,٥	خدمة الدين/الناتج القومي الإجمالي
												مجموع الديون/الناتج القومي الإجمالي
٣٨,٥	٤١,٨	٤٤,٦	٣١,٢	٣٦,٣	٤٥,٧	٦٦,١	٧٠,٥	٦٣,٠	٣٧,٤	٤٠,٦	٣٠,٩	
												الديون القصيرة الأجل/الاحتياطيات
٨٢,٤	٧٩,٠	١٣١,٨	٦٦,٥	٧٤,٨	١٠٩,٢	١٠١,٢	١٣٧,٥	١٣٦,٠	٥١,٠	٥٦,٥	١٠٩,٠	

الديون الخارجية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

	أوروبا ووسط آسيا			جنوب آسيا			شرق آسيا والمحيط الهادئ		
	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٠	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٠	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٠
مجموع أرصدة الديون	٤٨٣,٣	٤٨٦,١	٢١٩,٨	١٦٤,٥	١٦٤,٨	١٢٩,٩	٦٦٠,٩	٦٧٤,٨	٢٧٤,٠
الديون الطويلة الأجل	٣٨٧,٠	٣٩٠,٨	١٧٧,٧	١٥٦,٧	١٥٥,٢	١١٣,٠	٥٢٦,٤	٥٣٩,١	٢٢٢,٨
الديون العامة والديون التي تضمناها الدولة	٢٩٢,٣	٢٩٦,١	١٧٢,٧	١٤٥,٦	١٤٥,٠	١١١,٣	٣٥٦,٨	٣٦١,٩	١٩٥,٧
الديون الخاصة غير المضمونة	٩٤,٧	٩٤,٧	٤,٩	١١,٢	١٠,٣	١,٧	١٦٩,٦	١٧٧,٣	٢٧,٠
الديون القصيرة الأجل	٧٤,٤	٧١,٤	٤٠,٩	٥,٩	٧,٢	١٢,٤	١١٢,٣	١١٣,٥	٤٩,٢
خدمة الدين المسددة	٦١,٥	٦٠,٩	٣٢,١	١٣,٩	١٤,٨	١١,٥	٩٥,٧	١١١,٧	٣٩,٨
متأخرات على خدمة الدين	٠٠	٢٦,٠	١٩,٤	٠٠	١,٠	٠,١	٠٠	٢٠,٩	٤,٩
متأخرات الفائدة	٧,٣	٩,٥	١٣,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٧,٧	٥,٩	١,٩
متأخرات أصل الدين	٠٠	١٦,٥	٦,٣	٠٠	٠,٧	٠,٠	٠٠	١٥,٠	٣,٠
الناتج القومي الإجمالي	١٠٤٢,٦	١٠٥٩,٢	١٦٧٨,٦	٦٢١,٣	٥٧٩,٨	٤٠١,٩	٢٠٢٥,٧	١٨٥٤,٨	٩٢٠,٨
الاحتياجات الدولية	١٢٠,٣	١٠١,٨	٠٠	٤٣,١	٣٨,٧	٨,٩	٣٦٣,٧	٣٣٧,٨	٨٦,٣
مؤشرات الدين (النسبة المئوية)									
خدمة الدين/الصادرات من السلع والخدمات	١٤,٦	١٨,٠	٠٠	١٣,١	١٥,٧	٢٨,٩	١٠,٨	١٥,٨	١٥,٧
مجموع الديون/الصادرات من السلع والخدمات	١١٤,٤	١٤٣,٨	٠٠	١٥٦,٠	١٧٤,٦	٣٢٧,٤	٧٤,٨	٩٥,٥	١٠٨,٤
خدمة الدين/الناتج القومي الإجمالي	٥,٩	٥,٨	١,٩	٢,٢	٢,٦	٢,٩	٤,٧	٦,٠	٤,٣
مجموع الديون/الناتج القومي الإجمالي	٤٦,٤	٤٥,٩	١٣,١	٢٦,٥	٢٨,٤	٣٢,٣	٣٢,٦	٣٦,٤	٢٩,٨
الديون القصيرة الأجل/الاحتياجات الدولية	٦١,٨	٧٠,١	٠٠	١٣,٧	١٨,٧	١٣٩,١	٣٠,٩	٣٣,٦	٥٧,٠

المصدر: البنك الدولي، "تمويل التنمية العالمية ٢٠٠١" (واشنطن العاصمة، ٢٠٠١).

ملاحظة: وجود نقطتين (٠٠) يعني عدم توافر بيانات.

الجدول ٢

حالة ديون البلدان النامية

(حصة مختلف أنواع الدائنين بالنسبة المئوية من مجموع الدين)

الدائنون الرسميون المتعددو الأطراف			الدائنون الرسميون الثنائيون			جميع الدائنين الرسميين			الدائنون الخاصون			
١٩٩٩	١٩٨٩	١٩٨٢	١٩٩٩	١٩٨٩	١٩٨٢	١٩٩٩	١٩٨٩	١٩٨٢	١٩٩٩	١٩٨٩	١٩٨٢	
١٦,٩	١٦,٢	١١,٥	٢٥,٥	٣٢,٧	٢٧,٤	٤٢,٥	٤٨,٩	٣٨,٨	٥٧,٥	٥١,١	٦١,٢	جميع البلدان النامية
٣٠,٦	٢٤,٤	٢١,٢	٤٠,٥	٤٧,٦	٤٥,٠	٧١,١	٧٢,٠	٦٦,٢	٢٨,٩	٢٨,٠	٣٣,٨	البلدان المنخفضة الدخل
١٢,٨	١٢,٩	٨,٨	٢١,٠	٢٦,٦	٢٢,٥	٣٣,٨	٣٩,٥	٣١,٣	٦٦,٣	٦٠,٦	٦٨,٧	البلدان المتوسطة الدخل

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استنادا إلى البنك الدولي، "تمويل التنمية العالمية"، ٢٠٠١، (قرص حاسوبي مدمج).

الجدول ٣

حصص السندات والقروض المصرفية التجارية في الديون التجارية الطويلة الأجل
للبلدان النامية

(نسبة مئوية)

جميع الديون التجارية			ديون السندات			الائتمانات المصرفية التجارية			ائتمانات أخرى ^١		
١٩٨٢	١٩٨٩	١٩٩٩	١٩٨٢	١٩٨٩	١٩٩٩	١٩٨٢	١٩٨٩	١٩٩٩	١٩٨٢	١٩٨٩	١٩٩٩
جميع البلدان النامية											
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
جميع المدينين											
٢٦,٢	٩,٦	٤٤,٧	٠,٠	٠,٠	٩,٦	٢٦,٢	٩,٦	٣٥,١	-	-	-
المدينون من القطاع الخاص											
٧٣,٧	٩٠,٤	٥٥,٣	٨,٥	٥,٤	٣٠,٤	٤٨,٨	٥٨,٤	١٨,٢	٦,٨	٢٣,٤	١٩,٦
المدينون من القطاع العام											
البلدان المنخفضة الدخل											
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
جميع المدينين											
٢١,٣	١٤,٦	٤٦,٣	٠,٠	٠,٠	٨,٣	٢١,٣	١٤,٦	٣٨,٠	-	-	-
المدينون من القطاع الخاص											
٧٨,٧	٨٥,٤	٥٣,٧	٣,٩	٢,١	١٠,٨	٤٢,٩	٤٥,٦	٢٧,٢	١٥,٨	٣٥,٨	٣٣,٧
المدينون من القطاع العام											
البلدان المتوسطة الدخل											
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
جميع المدينين											
٢٦,٩	٨,٧	٤٤,٥	٠,٠	٠,٠	٩,٧	٢٦,٩	٨,٧	٣٤,٧	-	-	-
المدينون من القطاع الخاص											
٧٣,١	٩١,٣	٥٥,٥	٩,٤	٥,٨	٣٣,٠	٤٩,٦	٦٠,٨	١٧,٠	٥,٦	٢١,١	١٧,٧
المدينون من القطاع العام											

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى البنك الدولي، "تمويل التنمية العالمية ٢٠٠١".

(أ) قروض من موردي السلع وائتمانات مصرفية مشمولة بضمان من وكالة ائتمانات تصدير.

الجدول ٤

الأصول الخارجية للمصارف الواقعة في منطقة إبلاغ مصرف التسويات الدولية*
بالنسبة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ١٩٩٧-٢٠٠٠

الأرصدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (ببلايين دولارات الولايات المتحدة)	٢٠٠٠ ^(أ)	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	
	(النسب المئوية لمعدلات الزيادة) ^(ب)				
٨٥٥	٠,١	٦,٩-	٧,٧-	٨,٦	المجموع ^(ج)
					توزيعه في مناطق:
٢٩٢	٤,٣	٥,٤-	٢,٨-	١١,٣	أمريكا اللاتينية
٤٠	١,٤-	٠,٨	٠,٣	١٩,٦	أفريقيا
٧٨	١,٦	١,٦	١٨,٠	١٦,٥	غرب آسيا
٢٩٧	٣,٤-	١٧,١-	٢١,٧-	١,١	شرق وجنوب آسيا
٣	٥,٥-	٢٨,٠	١٧,٦	٣٥,٥	وسط آسيا
٨٩	٦,٧-	١,٥-	٠,٤-	١٩,٤	شرق أوروبا
٥٦	١٨,٢	١٥,٦	٩,٤	٢٧,١	أجزاء أوروبا الأخرى ^(د)
١٠ ١٢٥	٧,٤	٢,٧	٣,٠	١٥,٤	جميع المقترضين ^(هـ)

المصدر: مصرف التسويات الدولية والتطورات المصرفية وتطورات الأسواق المالية الدولية، أعداد مختلفة.

* بما في ذلك بعض الفروع الخارجية لمصارف تابعة للولايات المتحدة.

(أ) الأرباع الثلاثة الأولى.

(ب) استنادا إلى بيانات في نهاية الفترة بعد إجراء تسوية حسب تحركات أسعار الصرف.

(ج) باستثناء المراكز المصرفية الخارجية، أي، في أمريكا اللاتينية: بربادوس وبرمودا وجزر الأنتيل الهولندية وجزر البهاما وجزر كايمان؛ وفي أفريقيا: ليبيريا؛ وفي غرب آسيا: البحرين ولبنان؛ وفي جنوب شرق آسيا: سنغافورة وفانواتو وهونغ كونغ (الصين)، ولكنها تشمل مبالغ متبقية لا يمكن عزوها إلى البلدان.

(د) البوسنة والمهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسلوفينيا وكرواتيا ومالطة ويوغوسلافيا.

(هـ) بما في ذلك المؤسسات المتعددة الأطراف.

الجدول ٥

الإصدارات الدولية من سندات الدين* من قبل البلدان النامية والبلدان التي تمر
اقتصاداتها بمرحلة انتقالية**

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

صافي الإصدارات				إجمالي الإصدارات ^١				
٢٠٠٠ ^(ب)	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	
٣١,٤	٣٤,١	٣٧,٤	٨٢,١	٧٨,٦	٧٩,٢	٧٨,٣	١٢٣,٦	المجموع
								توزيعه في مناطق:
٢٠,٦	٢٦,٤	٢٢,٥	٤١,١	٤٣,٠	٤٨,٠	٤٣,٠	٦٤,٠	أمريكا اللاتينية
٢,٥	١,١-	٠,٧-	٢٥,٤	١٨,٤	١٦,٧	١٠,٨	٣٩,٨	شرق وجنوب آسيا
٦,٠	٦,٥	١٥,١	١١,١	١٣,٣	١٠,٣	٢٠,٤	١١,٤	أوروبا
								بند تكري
١ ١٣٨,٢	١ ٢١٥,٤	٦٨١,١	٥٦٠,٤	٢ ٦١١,٨	٢ ٣٠٥,٠	١ ٦٥٧,٢	١ ٥٠٨,٦	العالم

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى مصرف التسويات الدولية "التطورات المصرفية وتطورات الأسواق المالية الدولية"، أعداد مختلفة.

* صكوك أسواق المال الدولية وسندات وأوراق مالية دولية، مصنفة حسب مقر جهة الإصدار.

** غير المراكز المالية الخارجية.

(أ) يشمل إجمالي الإصدارات إجمالي إصدار صكوك الأسواق المالية والإصدارات المعلنة للسندات والأوراق المالية الدولية.

(ب) الأرباع الثلاثة الأولى.